

باب ميراث المفقود

قوله ﴿ وَإِذَا انْقَطَعَ خَبْرُهُ لَغَيْبِهِ ظَاهِرُهَا السَّلَامَةُ ، كَالتَّجَارَةِ وَنَحْوِهَا
اِنْتَظَرْتُهُ تَمَامَ تِسْعِينَ سَنَةً مِنْ يَوْمِ وُلِدَ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . صححه في المذهب ، وغيره .

قال ابن منجاف في شرحه : هذا المذهب .

قال في الهداية وغيره : هذا أشهر الروايتين .

وجزم به في الخلاصة ، والوجيز .

وقدمه في المحرر ، والراعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، والفائق .

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : ينتظر أبداً .

فعليها : يجتهد الحاكم فيه ، كغيبية ابن تسعين . ذكره في الترغيب .

قال في الراعتين ، والحاوي ، في باب العدد : وإن كان ظاهرها السلامة ،

ولم يثبت موته : بقيت زوجته مراًى الحاكم . ثم تعتد للوفاة .

وأطلقهما في الشرح ، والنظم .

وعنه : ينتظر أبداً حتى تتيقن موته . لأن الأصل حياته .

قدمه في باب العدد في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،

والخلاصة ، والمصنف ، والشارح ، وقالوا : هذا المذهب . ونصراه .

وعنه : تنتظر زمناً لا يعيش مثله غالباً . اختاره أبو بكر ، وغيره .

وقال ابن عقيل : تنتظر مائة وعشرين سنة من يوم ولد .

وقال ابن رزين : يحتمل عندي : أن ينتظر به أربع سنين لقضاء عمر بن

الخطاب رضي الله عنه بذلك .

قال في الفروع : وإنما قضاؤه فيمن هو في مهلكة .

قال في الفائق ، قلت : فلو فقد ، وله تسعون سنة : فهل تنتظر عدة الوفاة ؟
أو يرجع إلى اجتهاد الحاكم ، أو يرتقب أربع سنين ؟ يحتمل أوجهها .
أفتى الشيخ شمس الدين : بالأول - يعنى به الشارح - والمختار الأخير . انتهى .
قلت : قد تقدم أن صاحب الترغيب قال : يجتهد الحاكم . ووافقه على ذلك
في الفروع . وهو أولى .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهَا الْهَلَاكُ ﴾ كما مثل المصنف ﴿ اُنْتَظِرْ بِهِ
تَمَامَ أَرْبَعِ سِنِينَ . ثُمَّ يُقَسَّمُ مَالُهُ ﴾ .

هذا المذهب .

قال المصنف ، وصاحب الفائق ، والشارح : هذا المذهب . نص عليه .
وقدمه في المغنى ، والشرح ، والمحرر ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ،
والفائق ، وغيرهم .

وجزم به في الوجيز ، فقال : انتظر به تمام أربع سنين منذ تلف .

وتابع صاحب الرعاية الكبرى في ذلك .

والأولى : منذ فقد . وهو من مفردات المذهب .

وعنه : ينتظر به أربع سنين وزيادة أربعة أشهر وعشر .

قال القاضى : لا يقسم ماله حتى تمضى عدة الوفاة ، بعد الأربع سنين .

وعنه : التوقف في أمره .

وقال : كنت أقول ذلك ، وقد هبَّتْ الجواب فيها ، لاختلاف الناس . وكأني

أحب السلامة .

قال في المستوعب ، قال أصحابنا : وهذا توقف يحتمل الرجوع عما قاله أولاً

وتسكون المرأة على الزوجية حتى يثبت موته ، أو يمضى زمان لا يعيش فيه مثله .

ويحتمل التورع . ويكون ما قاله أولاً بحاله في الحكم .

وعنه : حكمه في الانتظار : حكم التى ظاهرها السلامة .

(١) وقال فى الواضح : ينتظر زمناً لا يحوز مثله ، قال : وحدها - فى بعض رواياته -
بتسعين سنة . وقيل : بسبعين .

فأمره : نقل الميمونى - فى عبد مفقود - الظاهر : أنه كالحر .

قلت : وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب .

ونقل منها ، وأبو طالب - فى الأمة - أنها على النصف من الحرمة .

قوله ﴿ فَإِنْ مَاتَ مَوْزُوهُ فِي مُدَّةِ التَّرْبِصِ : دُفِعَ إِلَى كُلِّ وَارِثٍ

الْيَقِينُ ، وَوَقَفَ الْبَاقِي ۝ ﴾ .

وطريق العمل فى ذلك : أن تعمل المسألة على أنه حى ، ثم على أنه ميت .

ثم تضرب إحداها - أو وقفها - فى الأخرى . واجتزئ بإحداها إن تماثلتا ، أو
بأكثرها إن تناسبتا . وتدفع إلى كل وارث اليقين . ومن سقط فى إحداها لم
يأخذ شيئاً . وهذا المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدme فى الحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفائق ، والنظم .

وقيل : تعمل المسألة على تقدير حياته فقط . ولا تقف شيئاً سوى نصيبه إن

كان يرث .

قال فى الحرر : وهو أصح عندى .

وصححه فى الحاوى الصغير ، والفروع .

فعلى هذا القول : يؤخذ ضمين ممن معه احتمال زيادة على الصحيح .

(١) من أول هنا مراجع على نسخة مخطوطة فى حياة المؤلف ، عثر عليها الأخ

الاستاذ فؤاد السيد أمين قسم المخطوطات بدار الكتب المصرية . وأعان على تصوير

القسم الأخير منها من أول كتاب الوارث ، وسراجع الفائق من الوارث عليها .

ونضع فى آخر الجزء الزيادة ، أو الصواب . واسأل الله التوفيق والسداد وأن يحسن

الثبوت للأخ فؤاد السيد

قدمه في الفائق ، والرعايتين .

وجزم به ابن عبدوس في تذكرته . وصححه في النظم .

وقيل : لا يؤخذ منه ضمين .

وأطلقهما في المحرر ، والحاوي الصغير ، والفروع .

قوله ﴿ فَإِنْ قَدِمَ أَخَذَ نَصِيْبَهُ ﴾ بلا نزاع .

وقوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَالِهِ ﴾ .

هذا الصحيح . صححه في المحرر ، والنظم .

قال في الفائق : هو قول غير صاحب المغنى فيه .

وقطع به في السكافي ، والوجيز ، وشرح ابن منبجا .

وقدمه في المحرر أيضاً ، والحاوي الصغير .

وقيل : يرد إلى ورثة الميت الذي مات في مدة التربص . قطع به في المغنى .

وقدمه في الرعايتين . وأطلقهما في الفروع . وحكماهما في الشرح روايتين .

قال في الفروع : والمعروف وجهان .

قلت : لم ترَ من حكاهما روايتين غيره .

فعلی الأول : يقضى منه دين المفقود . بلا نزاع .

وينفق على زوجته أيضاً وعبده وبهيمنته . وصححه في المحرر ، وغيره .

قال في الفائق : يقضى منه تلك الحالة دينه ، وينفق على زوجته ، وغير ذلك

انتهى .

وعلى الثاني : لا يقضى منه دينه ، ولا ينفق منه على زوجته ، ولا عبده ،

ولا بهيمنته . جزم به صاحب المحرر ، والتهذيب ، والفصول ، والمستوعب ،

والمغنى ، وغيرهم .

وقال في القاعدة التاسعة والخمسين ، بعد المائة : يقسم ماله بعد انتظاره .

وهل تثبت له أحكام المعلوم من حين فقده ، أولا تثبت إلا من حين

إباحة أزواجه ، وقسمة ماله ؟ على وجهين . ينبغي عليهما : لو مات له في مدة انتظاره من يرثه . فهل يحكم بتوريثه منه أم لا ؟ .

ونص الإمام أحمد رحمه الله : أنه يزكى ماله بعد مدة انتظاره ، معللاً بأنه مات وعليه زكاة .

وهذا يدل على أنه لا يحكم له بأحكام الموت إلا بعد المدة . وهو الأظهر . انتهى .

قوله ﴿ وَلِبَاقِي الْوَرَثَةِ أَنْ يَصْطَلِحُوا ﴾
عَلَى مَا زَادَ عَنْ نَصِيْبِهِ . فَيَقْتَسِمُوهُ .

يجوز للورثة أن يصطلحوا على ما زاد عن نصيب المفقود . ولهم أن يصطلحوا على كل الموقوف أيضاً ، إن حجب أحداً ولم يرث ، أو كان أخاً لأب : عَصَبَ أخته مع زوج وأخت لأبوين . وهذا كله مفرع على الصحيح من المذهب . أما على ما اختاره صاحب الحرر - وهو أنا نعمل المسألة على تقدير حياته فقط - فلا يتأني هذا .

وقد تقدم أنه يؤخذ ضمين ممن معه احتمال زيادة . على الصحيح . فليعاود .

فوائد

الأولي : إذا قدم المفقود ، بعد قسم ماله : أخذ ما وجد به عينه ، ويرجع على من أخذ الباقي . على الصحيح من المذهب . نص عليه في رواية عبد الله . واختاره أبو بكر .

قال في الفائق : وهو أصح . وصححه ابن عقيل . وغيره .

وجزم به المصنف وغيره .

وعنه : لا يرجع على من أخذ . نص عليه في رواية ابن منصور .

وقال : إنما قسم بحق لهم .

قال في الفروع : اختاره جماعة . وقدمه في الرعاية الكبرى .

وظاهر الفروع : إطلاق الخلاف . فإنه قال : رجع في رواية .

ونقل ابن منصور : لا يرجع .

الثانية : لو جعل لأسير من وقف شيء : تسلمه وحفظه وكيله ، ومن ينتقل

إليه بعده جميعاً . ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله . واقتصر عليه في الفروع .

وقال : ويتوجه وجهه يكفى وكيله .

قلت : ويتوجه أن يحفظه الحاكم إذا عدم الوكيل . لأنه المتكلم على أموال

الغياب ، على ما يأتي في أواخر « باب أدب القاضي » .

الثالثة : المشكل نسبه كالمفقود .

فلو قال رجل : أحدهذين ابني ، ثبت نسب أحدهما ، فيعيّنه . فإن مات عينه

وارثه . فإن تعذر أرى القافة . فإن تعذر عُين أحدهما بالقرعة . ولا مدخل للقرعة

في النسب على ما يأتي . ولا يرث ، ولا يوقف .

ويصرف نصيب ابن لبّيت المال . ذكره في المنتخب عن القاضي .

وذكر الأزجى عن القاضي : يعزل من التركة ميراث ابن يكون موقوفاً في

بيت المال للعلم باستحقاق أحدهما .

قال الأزجى ، والمذهب الصحيح : لا وقف . لأن الوقف إنما يكون إذا

رُجى زوال الإشكال .

قال في الرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفائق ، وغيرهم : ومن افتقر نسبه إلى

قائف ، فهو في مدة إشكاله كالمفقود .

الرابعة : قال في الرعاية الكبرى : والعمل في المفقودين ، أو أكثر :

بتزويلهم بعدد أحوالهم لا غير ، دون العمل بالحالين .

باب ميراث الخنثي

قوله ﴿وَإِنْ خَرَجَا مَعًا: اعْتَبِرْ أَكْثَرُهُمَا. فَإِنْ اسْتَوَيَا فَهُوَ مُشْكِلٌ﴾

هذا المذهب . نص عليه . وجزم به في الوجيز ، والهداية ، والخلاصة ، وغيرهم
وقدمه في المحرر ، والفروع ، والفائق ، وغيرهم .

وقيل : لا تعتبر الكثرة . ونقله ابن هاني . وهو ظاهر كلام أبي الفرج وغيره
فإنه قال : هل يعتبر السبق في الانقطاع ؟ فيه روايتان . ولم يذكر الكثرة .

وقال في التبصرة : يعتبر أطولهما خروجاً . ونقله أبو طالب . لأن بوله يمتد ،
وبولها يسيل .

وقال القاضي ، وابن عقيل : إن خرجا معا حكم للمتأخر .

وقدم ابن عقيل الكثرة على السبق .

وقيل : إن انتشر بوله على كثيب رمل : فذكر . وإن لم ينتشر : فأثنى .

قال في الرعاية : وفيه بعد .

وقال ابن أبي موسى : تعد أضلاعه . فسته عشر ضلعا : للذكر ، وسبعة عشر

للأنثى .

قال في الرعاية : وفيه بعد .

قوله ﴿وَإِنْ كَانَ يُرْجَى انْكِشَافُ حَالِهِ - وَهُوَ الصَّغِيرُ - أُعْطِيَ

هُوَ وَمَنْ مَعَهُ الْيَقِينَ . وَوَقَفَ الْبَاقِي حَتَّى يَبْلُغَ ، فَتَظْهَرَ فِيهِ عَلَامَاتُ

الرِّجَالِ ، مِنْ نَبَاتِ لِحْيَتِهِ ، وَخُرُوجِ الْمَنِيِّ مِنْ ذَكَرِهِ ، أَوْ عَلَامَاتُ

النِّسَاءِ ، مِنْ الْخَيْضِ وَنَحْوِهِ﴾ .

كسقوط الثديين . نص عليه . وهذا المذهب نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب

وجزم به في الوجيز ، والمحرر ، والمنور ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : لا أنوثة بسقوط الثديين .

وقيل : إن اشتهى النساء فذكر في كل شيء .

قال القاضي في الجامع : إلا في الإرث والدية . لأن للغير حقاً . وإن اشتهى ذكرًا : فأنثى .

وقال في عيون المسائل : إن حاض من فرج المرأة ، أو احتلم منه ، أو أنزل من ذكر الرجل : لم يحكم بالخنوثة . لجواز كونه خلقة زائدة .

وإن حاض من فرج النساء ، وأنزل من ذكر الرجل : فبالغ بلا إشكال .
وتقدم في باب الحجر « بما يحصل به بلوغ الخنثى المشكل » فليعاود . فإن فيه نوع التفات إلى هذا .

قوله ﴿ وَإِنْ يُنْسَ مِنْ ذَلِكَ عَمَلُهُ ، أَوْ عَدَمَ الْعَلَامَاتِ بَعْدَ بُلُوغِهِ :
أُعْطِيَ نِصْفَ مِيرَاثِ ذَكَرٍ ، وَنِصْفَ مِيرَاثِ أُنْثَى . فَإِذَا كَانَ مَعَ الْخُنْثَى
بِنْتُ وَابْنٌ : جَعَلَتْ لِلْبِنْتِ أَقَلَّ عَدَدٍ لَهُ نِصْفٌ . وَهُوَ سَهْمَانِ . وَلِلذَّكَرِ
أَرْبَعَةٌ . وَلِلْخُنْثَى ثَلَاثَةٌ ﴾ .

وهذا اختيار المصنف ، وقال : هذا قول لأبس به في هذه المسألة ، وفي كل مسألة فيها ولد ، إذا كان فيهم خنثى .

وحزم به في الوجيز . وقدمه في الفروع .

وقال أصحابنا : تعمل المسألة على أنه ذكر ، ثم على أنه أنثى . وهو المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب . وهو من المفردات .

فيستحق — على اختيار المصنف ومن تابعه — في هذه المسألة : ثلاثة من تسعة . وهي

الثلاث . وعلى قول الأصحاب : يستحق ثلاثة عشر من أربعين . وهي أقل من الثلث

قوله ﴿ ثُمَّ تَضْرِبُ إِحْدَاهُمَا أَوْ وَفَّقَهَا فِي الْأُخْرَى إِنْ اتَّفَقَا . وَتَجْزَىءُ

بِإِحْدَاهُمَا إِنْ تَمَاثَلَتَا ، أَوْ بِأَكْثَرِهِمَا إِنْ تَنَاسَبَتَا ﴾ .

هكذا قال الأصحاب . وقال في الرعاية ، وقيل : المناسب هنا نوع من الموافق .

تنبيه : مراده بقوله « أعطى نصف ميراث ذكر ، ونصف ميراث أنثى » إذا

كان يرث بهما متفاضلا ، كولد الميit أو ولد ابنه .

أما إذا ورث بكونه ذكراً فقط - كولد أخى الميit أو عمه ونحوه - فله نصف

ميراث ذكر لا غير ، أو ورث بكونه أنثى فقط - كولد أب خنثى مع زوج وأخت

لأبوين ونحوه - فله نصف ميراث أنثى لا غير . أو يكون الذكر والأنثى لانتفاضل

بينهما - كولد الأم - فإنه يعطى سدساً مطلقاً ، أو كان الخنثى سيداً معتقاً . فإنه

عصبة بلا نزاع .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَا خُنْثَيْنِ فَأَكْثَرُ : نَزَلَتْهُمْ بَعْدَ إِخْوَاهُمْ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . منهم ابن عقيل ، والمصنف ، وغيرهم

وقدمه في الحرر ، والنظم ، والفروع ، والفائق ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

وقال أبو الخطاب : ينزلهم حالين : مرة ذكوراً ، ومرة إناثاً . وقدمه في

الرعايتين .

وقال في الفروع ، وقال ابن عقيل : تقسم التركة ، ولا توقف مع خنثى مشكل

على الأصح .

وقال في الفائق : وفيه وجه : ينزلون حالين فقط ، ذكوراً وإناثاً . اختاره

أبو الخطاب ، مع مزاحمتهم مع غيرهم من وجه واحد .

وفيها وجه ثالث ، وهو : قسمة مستحقهم بينهم على أنصبتهم منفردين .

فلو كان الوارث ابناً وولدين خنثيين : صحت من مائتين وأربعين ، على تنزيلهم

على الأحوال . للابن ثمانية وتسعون ، ولكل خنثى أحد وسبعون .

وتصح على الحالين من أربعة وعشرين : عشرة للابن ، ولكل خنثى سبعة

وعلى الوجه الثالث : تصح من عشرة . للابن أربعة . ولكل خنثى ثلاثة .

ولو كان الوارث ولداً ، أو ولد ابن خنثيين وعمّاً : صحت المسألة من أربعة

وعشرين ، ثمانية عشر للولد ، وأربعة لولد الابن ، وسهمان للعم .

وعلى العمل بالخالين يسقط ولد الابن هنا ، لو كان مع ولد الصلب أخته . قاله
في الرعاية الكبرى . وفي الصغرى « ولو كان » بزيادة واو .

فوائد

الأولى : لو أعطيت الخنثى اليقين قبل اليأس من انكشاف حالهم : نزلتهم
بعدد أحوالهم ، بلا خلاف . وكذا حكم المفقود كما تقدم .

الثانية : لو صالح الخنثى المشكل من معه على ما وقف له : صح ، إن كان بعد
البلوغ ، وإلا فلا .

الثالثة : قال المصنف : لقد وجدنا في عصرنا شيئاً لم يذكره الفرضيون . فإننا
وجدنا شخصين ليس لهما في قبيلهما مخرج ، لا ذكر ، ولا فرج .
أما أحدهما : فذكروا أنه ليس له في قبيله إلا لحة ناتئة كالربوة . يرشح البول
منها رشحاً على الدوام .

والثاني : ليس له إلا مخرج واحد فيما بين المخرجين ، منه يتغوط ومنه يبول
وسألت من أخبرني عن زيه ؟ فقال : يلبس لبس النساء ويخاططن ، ويغزل
معهن ، ويعد نفسه امرأة .

وحُدثت أن في بلاد العجم شخصاً ليس له مخرج أصلاً ، لا قبل ولا دبر .
وإنما يتقيأ ماياً كله ويشربه .

قال المصنف : فهذا - وما أشبهه - في معنى الخنثى ، لكنه لا يمكن اعتباره
بِمَبَالِه فإن لم يكن له علامة أخرى فهو مشكل . انتهى .

وقال في الرعاية الكبرى ، في موضع : ومن له ثقب واحد يخرج منه البول
والمني والدم : فله حكم الخنثى .

وقال في موضع آخر : وإن كان له ثقب واحد يرشح منه البول : فهو خنثى
مشكل ، كما تقدم .

باب ميراث الغرقى ومن عُمِّي موتهم
قوله ﴿وَإِذَا مَاتَ مُتَوَارِثَانِ، وَجْهَلٌ أَوَّلُهُمَا مَوْتًا، كَالْغُرْقَى وَالْهَدْمَى
وَاخْتَلَفَ وَارِثُهُمَا فِي السَّابِقِ مِنْهُمَا﴾ .

إذا مات متوارثان وجهل أولهما موتًا . فلا يخلو : إما أن يجهلوا السابق
ويختلفوا فيه ، أو يجهلوا السابق ولا يختلفون فيه .

فإن جهلوا السابق ولم يختلفوا فيه ، فالصحيح من المذهب : أن كل واحد
من الموتى يرث صاحبه من تلاد ماله ، دون ماورثه من الميت . لئلا يدخله
الدور . نص عليه .

قال المصنف هنا : هذا ظاهر المذهب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال : نص عليه . واختاره الأكثر . وهو من مفردات المذهب .

وخرج أبو بكر ومن بعده منع توارث بعضهم من بعض .

وهذا التخريج من المنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله ، فيما إذا اختلف

ورثة كل ميت في السابق منهما ، ولا بينة في المسألة الآتية بعد هذه .

واختاره المصنف ، والمجد ، وحفيده الشيخ تقي الدين رحمه الله ، وصاحب

الفائق .

فأمره : لو علم السابق منهما موتًا ، ثم نسي ، أو جهلوا عينه ، فالصحيح من

المذهب : أن حكمها حكم المسألة التي قبلها . وعليه أكثر الأصحاب .

قال القاضي : هو قياس المذهب .

وقدمه في المحرر ، والفروع ، والفائق ، والزرر كشي .

قال في القواعد : هذا المذهب . وقيل : يعين بالقرعة .

وقال الأزرعى : إنما لم نُجْزِ القرعة هنا : لعدم دخولها في النسب .

قال القاضي : لا يمتنع أن نقول بالقرعة هنا .
وذكر البونى : أنه يعمل باليقين ، ويقف مع الشك ، حتى يتبين الأمر
أو يصطلحوا . واختاره المصنف ، والشارح أيضاً .
والمسألة الثانية : إذا جهلوا السابق . واختلف وارثهما فى السابق منهما ،
ولا بينة ، أو كانت بينة وتعارضت : تحالفا . ولم يتوارثا . على الصحيح من المذهب .
نص عليه .

قال المصنف هنا : وهذا أحسن إن شاء الله تعالى .
واختاره الخرقى . وقدمه فى الفروع ، وقال : اختاره الأكثر . وقدمه فى
الفائق ، والزر كشى .

وقال جماعة : يثوارثان ، منهم أبو الخطاب .
قال القاضي فى المجرد ، وابن عقيل : هذا قياس المذهب .
وجعله المصنف هنا ظاهر المذهب .
وقيل : يقرع بينهما .

قال ابن أبى موسى : القرعة تعين أسبقهما . وضعفه أبو بكر فى كتاب الخلاف
وقال جماعة من الأصحاب : وإن تعارضت البينة - وقلنا بالقسمة - قسم بينهما
ماختلفا فيه نصفين . قاله فى القواعد .

والوجه الرابع - وهو اختيار أبى بكر فى كتاب الخلاف - : أنه يقسم
القدر المتنازع فيه من الميراث بين مدعييه نصفين . وعليهما اليمين فى ذلك . كما
لو تنازعا دابة فى أيديهما .

ويأتى هذا بعينه فى كلام المصنف ، فى « باب تعارض البينتين » .

فوائد

الأولى : لو عين الورثة موت أحدهما ، وشكوا ، هل مات لآخر قبله ،

أو بعده ؟ ورث من شك في وقت موته من الآخر . لأن الأصل بقاءه . وهذا المذهب . قدمه في المحرر ، والفروع ، والفائق .

وقيل : لا توارث بينهما .

قال في المحرر : وهو بعيد .

قال في الفائق : وهو ضعيف .

الثانية : لو تحقق موتهما معاً : لم يتوارثا اتفاقاً .

الثالثة - وهي غريبة - لو مات أخوان عند الزوال - أحدهما : بالشرق ،

والآخر : بالمغرب - ورث الذي مات بالمغرب من الذي مات بالشرق ، لموته قبله .

بناء على اختلاف الزوال . قاله في الفائق .

وقال : ذكره بعض العلماء . قال : وهو صحيح .

قلت : فيعالي بها .

ولو ماتا عند ظهور الهلال ، قال في الفائق : فتعارض في المذهب . والختار

أنه كالزوال . انتهى .

فيعالي بها أيضاً على اختياره .

باب ميراث أهل الملل

قوله ﴿ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - يرث المسلم من قريبه الكافر الذمي .

لثلاثا يمتنع قريبه من الإسلام ، ولوجوب نصرتهم ولا ينصروننا .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يرث بينهما بالولاء . وهو إحدى

الروایتين .

والصحيح من المذهب : أنه يرث بالولاء . قدمه في المحرر ، والفروع ،

والفائق ، وغيرهم .

ويأتي ذلك في كلام المصنف في « باب الولاء » .

قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ قَبْلَ قَسَمِ مِيرَاثِهِ ، فَيَرِثُهُ ﴾ .

وكذا لو كان مرتدأ . على ما يأتي في كلام المصنف . وهذا المذهب . جزم

به في الوجيز ، وغيره .

قال في الرعايتين : هذا المذهب . قال الزركشي : هذا المشهور .

واختاره الشريف ، وأبو الخطاب في خلافهما . وقدمه في المحرر ، والفروع ،

والفائق . وهو من المفردات .

وعنه : ﴿ لَا يَرِثُ ﴾ .

صححه جماعة . واختاره في الفائق .

قال في القاعدة الخامسة والأربعين بعد المائة : وحكى القاضى عن أبى بكر :

أن الزوجين لا يتوارثان بالإسلام قبل القسمة بحال .

قال : وظاهر كلام الأصحاب خلافه ، وأنه لا فرق بين الزوجين وغيرهما .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف وغيره : أنه سواء كان المسلم زوجة أو غيرها ممن

يرث . وهو صحيح . وصرح به القاضى وغيره . ونص عليه فى رواية البرزاطى مالم تنقض عدتها .

وقيل : لا ترث الزوجة إذا أسلمت .

قال فى الفائق : ولو كان المسلم زوجة : لم ترث فى قول أبى بكر . وورثها القاضى .

وهو ظاهر كلام الحرقى . ذكره ابن عقيل .

قال فى القواعد - بعد أن قطع بالأول - وعلى هذا : لو أسلمت المرأة أولاً ، ثم ماتت فى مدة العدة : لم يرثها زوجها الكافر ، ولو أسلم قبل القسمة لانقطاع علق الزوجية عند موتها .

قوله ﴿ وَإِنْ عَتَقَ عَبْدٌ بَعْدَ مَوْتِ مُوَرِّثِهِ ، وَقَبْلَ الْقِسْمَةِ : لَمْ يَرِثْ وَجْهًا وَاحِدًا ﴾ .

قال فى الهداية ، وغيرها : رواية واحدة . وهو الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به فى المحرر ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم .

قال فى الرايتين ، والحاوى الصغير : هذا المذهب .

وقدمه فى الفائق ، وغيره . وصححه فى الفروع ، وغيره .

وعنه : يرث . ذكرها ابن أبى موسى . وخرجه التيمى على الإسلام .

فأمره : قال فى القاعدة السادسة والخمسين : ولو وجدت الحرية عقب موت

الموروث ، أو معه - كتعليق العتق على ذلك أودين ابن عمه - ثم مات : لم يرث . ذكره القاضى ، وصاحب المغنى .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ينبغى أن يخرج على الوجين فيما إذا

حدثت الأهلية مع الحكم : هل يكتفى بها ، أو يشترط تقدمها ؟ .

قوله ﴿وَيَرِثُ أَهْلُ الذِّمَّةِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، إِنْ اتَّفَقَتْ أَدْيَانُهُمْ. وَهُمْ ثَلَاثُ مِلَلٍ: الْيَهُودِيَّةُ، وَالنَّصْرَانِيَّةُ، وَدَيْنُ سَائِرِهِمْ﴾.

هذا إحدى الروايات .

قال الزركشى : هذا قول القاضى ، وعامة الأصحاب . وجزم به فى الوجيز .
وعنه : رواية ثانية : أنهم ملل شتى مختلفة . وهو الصحيح من المذهب .
اختاره أبو بكر ، والمصنف ، والشارح . وقدمه فى المحرر ، والفروع .
فعلى هذا : المجوسية ملة ، وعبدة الأوثان ملة ، وعباد الشمس ملة .
وعنه : أن الكفر ملة واحدة . اختاره الخلال . وقدمه ابن رزى فى شرحه .
وعنه : اليهودية والنصرانية ملتان ، والمجوسية والصابئة ملة .
وقيل : الصابئة كاليهودية . وقيل : كالنصرانية .

وقد تقدم فى أول « باب عقد الذمة » أن الإمام أحمد رحمه الله قال : هم جنس من النصارى .

وقال فى موضع آخر : بلغنى أنهم يَسْبِتُونَ .
وقيل : من لا كتاب له : ملة واحدة . وأطلقهن فى الفائق .
قوله ﴿وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَدْيَانُهُمْ: لَمْ يَتَوَارَثُوا﴾ .

هذا المذهب . اختاره أبو بكر ، والشرىف ، وأبو الخطاب - فى خلافهما - وغيرهم .

وجزم به فى الوجيز . وقدمه فى الفروع .
وعنه يتوارثون . جزم به فى المنور . واختاره الخلال .
وقدمه فى المحرر ، فقال : ويرث الكفار بعضهم بعضا ، وإن اختلفت مللهم .
وقدمه ابن رزى فى شرحه . وهو مقتضى كلام الخرقي .
وأطلقهما فى السكافى .

وقال القاضى : يتوارثون إذا كانوا فى دار الحرب .
تفسيه : الخلاف هنا مبنى على الخلاف فى المثل .
فإن قلنا المثل مختلفة : لم يتوارثوا مع اختلافهم .
وإن قلنا الكفر كله ملة واحدة : توارثوا .
قوله ﴿ وَلَا يَرِثُ ذِيَّ حَرْبٍ ، وَلَا حَرْبِي ذِمِّيًّا ﴾ .
ذكره القاضى ، وذكره أبو الخطاب فى التهذيب اتفاقا .
قال فى المحرر ، والفائق : لا يتوارثون عند أصحابنا .
وقدمه فى الرعايتين ، والحاوى الصغير ، وشرح ابن رزىن .
قال الزركشى : منعه القاضى ، وكثير من الأصحاب .
ويحتمل أن يتوارثا . وهو المذهب . نص عليه فى رواية يعقوب .
وذكره القاضى فى التعليق .
وذكر أبو الخطاب فى الانتصار : أنه الأقوى فى المذهب .
قال المصنف : هو قياس المذهب . وجزم به فى الوجيز .
وقدمه فى المحرر ، والفروع ، والفائق ، والزركشى .
فأئمة : يرث الحربى المستأمن وعكسه . ويرث الذمى المستأمن وعكسه .
على الصحيح من المذهب .
جزم به فى الفائق ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .
وقدمه فى الفروع ، وغيره .
وقال فى المنتخب : يرث المستأمن ورثته الذين بدار الحرب . لأنه حربى .
وقال فى الترغيب : هو فى حكم ذمى . وقيل : حربى .
قوله ﴿ وَالْمَرْثَةُ لَا يَرِثُ أَحَدًا ، إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ قَبْلَ قَسَمِ الْمِيرَاثِ ﴾ .
فإذا لم يسلم لم يرث أحدا . وإن أسلم قبل قسم الميراث : فحكمه حكم

الكافر الأصلي إذا أسلم قبل قسم الميراث ، على ماتقدم خلافاً ومذهباً . فليعاود . وإثره قبل قسم الميراث : من مفردات المذهب ، كما تقدم في الكافر الأصلي .

قوله ﴿ وَإِنْ مَاتَ فِي رِدَّتِهِ فَالَهُ فِي ٢٠ ٪ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال في الهداية : على ذلك عامة أصحابنا

قال القاضي : هذا الصحيح من المذهب . وكذا قال الشارح في باب المرتد . وقال هنا : هذا المشهور .

قال الزركشي : اختاره القاضي ، وأصحابه ، وعامة الأصحاب .

وجزم به في العمدة ، والوجيز ، والنور ، ومنتخب الأرجى ، وغيرهم . وقدمه في الكافي ، والمحرم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، والفاثق .

وعنه : أنه لورثته من المسلمين . اختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .

وعنه : أنه لورثته من أهل الدين الذي اختاره .

قال الزركشي : بشرط أن لا يكونوا مرتدين .

وروى ابن منصور : أنه رجع عن هذا القول . وأطلقهن في الهداية ، والمذهب

فأمرنا

إمراًهما : الزنديق - وهو المنافق - كالمترد على ماتقدم . على الصحيح من المذهب ، خلافاً ومذهباً .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : يرث ويورث .

الثانية : كل مبتدع داعية إلى بدعة مُكفَّرة : فإله فيء . نص عليه في الجهمي

وغیره . وسيأتي ذلك في باب موانع الشهادة .

وعلى الأصح من الروایتين : أو غير داعية . وهما في غسله والصلاة عليه ، وغير ذلك .

ونقل الميموني - في الجهمي إذا مات في قرية ليس فيها إلا نصارى - من يشهده ؟ قال : أنا لا أشهده . يشهده من شاء .

قال ابن حامد : ظاهر المذهب : خلافها ، على نقل يعقوب وغيره ، وأنه بمثابة أهل الردة في وفاته وماله ونكاحه .

قال : وقد يتخرج على رواية الميموني : أنه إن تولاه متول : فإنه يحتمل في ماله وميراثه أهله : وجهان .

قوله ﴿ وَإِنْ أَسْلَمَ الْمَجُوسِيُّ ، أَوْ تَحَاكَمُوا إِلَيْنَا : وَرِثُوا بِجَمِيعِ قَرَائِبِهِمْ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه : يرثون بأقواها . وهي ما يرث بها مع ما يسقط الأخرى . ذكرها حنبل . ومنعها أبو بكر .

فائدة : حكم ما إذا أولد المسلم ذات محرم وغيرها بشبهة تثبت النسب : حكم المجوس في إرثهم بجميع قراباتهم . قاله الأصحاب .

وقال المصنف ، والشارح : وكذا الحكم في كل من أجرى مجرى المجوس ممن ينسكح ذوات المحرم .

باب ميراث المطلقة

قوله ﴿وَإِنْ طَلَّقَهَا فِي مَرَضِ الْمَوْتِ الْمَخُوفِ طَلَاقًا لَا يُتِمُّ فِيهِ، بَأَنْ سَأَلَتْهُ الطَّلَاقَ، أَوْ عَلَّقَ طَلَقًا عَلَى فِعْلٍ لَهَا مِنْهُ بُدٌّ، فَفَعَلَتْهُ، أَوْ عَلَّقَهُ فِي الصَّحَّةِ عَلَى شَرْطِ فَوْجِدٍ فِي الْمَرَضِ، أَوْ طَلَّقَ مَنْ لَا تَرِثُ - كَالْأَمَةِ وَالذَّمِّيَّةِ - فَعَتَقَتْ وَأَسْلَمَتْ: فَهُوَ كَطَّلَاقِ الصَّحِيحِ. فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ﴾
ذكر المصنف هنا مسائل :

منها : إذا سأله الطلاق . فأجابها إلى سؤالها . أو علقه على فعل لها منه بد ففعلته عامة . فالصحيح من المذهب : أنه كطلاق الصحيح ، كما صححه المصنف هنا وصححه صاحب الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمصنف ، والشارح وصاحب الفائق ، وغيرهم .

وجزم به في الوجيز . وقدمه في المحرر ، والفروع .

والرواية الثانية : هو كطلاق متهم فيه . اختاره صاحب المستوعب ، والشيخ تقي الدين . وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنها لو سأله أن يطلقها طليقة . فطلقها ثلاثاً : أنه كطلاق الصحيح وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب .
قال أبو محمد الجوزي : إذا سأله الطلاق ، فطلقها ثلاثاً : لم ترثه .
قال في الفروع : وهو معنى كلام غيره .

وقد أحسن المصنف في قوله « إن لم أطلقك : فأنت طالق » أنه إن علقه على فعلها ، ولا مشقة عليها فيه ، فأبت ذلك : لم يتوارثا .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ترث . لأنه متهم فيه . وقدمه في الفروع . قلت : وهو الصواب .

فائدتاه

إمراهما : لو خالعه ، فهو كطلاق الصحيح . على الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : ترث منه .

الثانية : لو قذفها في صحته ، ولا عنها في مرضه مطلقا - وقيل : لنفي الحد ، لا لنفي الولد - أو علق طلاقها حالة الصحة على فعل لها لا بد لها منه ، ففعلته في المرض : ورثته فيها . على أصح الروايتين . قاله في المحرر ، والفروع ، والفائق . وعنه : لا ترث . وجزم به جماعة من الأصحاب في المسألة الأولى .

ومن مسائل المصنف : إذا علقه في الصحة على شرط ، فوجد في المرض ، فالصحيح من المذهب : أنه كطلاق الصحيح . صححه المصنف ، والشارح ، وصاحب الفائق ، وغيرهم . وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الكافي ، والمغني ، والمحرر ، وغيرهم .

وعنه : أنه كمتهم فيه . وأطلقهما في الرايتين ، والحاوي الصغير .

قال في الفروع : وإن علقه بشهر معلوم ، فجاء في مرضه : فروايتان .

ومن مسائل المصنف أيضاً : إذا طلق من لا ترث - كالأمة والذمية - فعنقت وأسلمت . فالصحيح من المذهب : أنه كطلاق الصحيح .

جزم به في الكافي ، والمغني ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في المحرر ، والشرح .

وعنه : أنه كطلاق متهم فيه . وأطلقهما في الرايتين ، والحاوي الصغير

فوائده

الأولى : قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ مُتَّهَمًا بِقَصْدٍ حَرَمَانِهَا الْمِيرَاثَ : وَرِثَتُهُ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ ﴾ .

فمن ذلك : لو أقر في مرضه أنه أبانها في صحته . فهذا متهم فيه . فترثه . على الصحيح من المذهب .

وقطع به المصنف في هذا الكتاب . في كتاب الإقرار .

وفال في المنتخب للشيرازي : لا ترثه .

قلت : وهو بعيد .

ومن ذلك : لو وطئ حماته : لم يقطع إرث زوجته . لكن يشترط أن يكون

عاقلاً . على الصحيح من المذهب .

وقيل : لا بد أن يكون مكلفاً . جزم به في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

الثانية . لو وكل في صحته من يبينها متى شاء ، فأبأنها في مرضه : لم يقطع

ذلك إرثها منه .

الثالثة : قوله ﴿ أَوْ عَلَّقَهُ عَلَى فِعْلٍ لَا بُدَّ لَهَا مِنْهُ ، كَالصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا ﴾

قال في الرعاية الكبرى ، وقيل : وكلام أبيها ، أو أحدهما .

قال الأصحاب : لا بد لها منه شرعاً ، كما مثل . أو عقلاً ، كأكل وشرب ،

ونوم ونحوه .

قوله ﴿ وَرِثَتُهُ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ . وَلَمْ يَرِثْهَا ﴾ هو بلا نزاع

﴿ وَهَلْ تَرِثُهُ بَعْدَ الْعِدَّةِ ، أَوْ تَرِثُهُ الْمُطَلَّقةُ قَبْلَ الدُّخُولِ ؟ عَلَى

رَوَايَتَيْنِ ﴾ .

يعنى : إذا فعل فعلاً يترتب فيه بقصد حرمانها . فإنها ترثه مادامت

في العدة . بلا نزاع . وَلَا يَرِثُهَا هُوَ . بلا نزاع . وَهَلْ تَرِثُهُ بَعْدَ الْعِدَّةِ

أَوْ تَرِثُهُ الْمُطَلَّقةُ قَبْلَ الدُّخُولِ ؟ .

أطلق المصنف فيه روايتين . وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والكافي .

وأطلقهما في النظم في الأولى .

إمدهما : ترثه بعد العدة ، ولو كانت غير مدخول بها ، مالم تنزوج .

وهو الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : نقله - واختاره - الأكثر .

قال المصنف ، والشارح ، وغيرهما : هذا المشهور عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال في المذهب : هذا أصح الروايتين .

قال أبو بكر : لا يختلف قول أبي عبد الله في المدخول بها : أنها ترثه في العدة

وبعدها . ما لم تتزوج . وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، والفائق .

والرواية الثانية : لا ترثه . واختاره في التبصرة ، في المدخول بها .

وصححه في النظم فيها . وقدمه فيهما في المحرر ، والرايعتين ، والحاوي الصغير .

وهو ظاهر ما قدمه المصنف في آخر الباب . حيث جعل الميراث للزوجات

اللاتي في عصمته . ولم يعط المطلقات شيئاً ، فيما إذا طلق أرباعاً ، وانقضت عدتهن ،

وتزوج بعدهن أرباعاً . ومات عنهن .

قال أبو بكر : إذا طلق ثلاثاً قبل الدخول في المرض : فيها أربع روايات .

إمراهاهن : لها الصداق كاملاً ، والميراث . وعليها العدة . واختاره .

قال المصنف ، وغيره : وينبغي أن تكون العدة عدة وفاة .

قلت : فيعاني بها في الصداق .

والثانية : لها الميراث والصداق . ولا عدة عليها .

والثالثة : لها الميراث ونصف الصداق . وعليها العدة .

والرابعة : لا ترث ولا عدة عليها . ولها نصف الصداق . انتهى .

ويعاني بها ، حيث أوجبنا العدة .

وأطلق في تكميل المهر وعدمه الروايتين في المحرر ، والنظم ، والرايعتين ،

والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وقدم تكميل المهر ابن رزين في شرحه . وهو ظاهر ما قدمه في الفروع .

وظاهر كلام أكثر الأصحاب : أنه لا يكل . لما ذكره في الصداق .
تنبيه : حيث قلنا : ترث . فإنه يشترط أن لا ترتد . فإن ارتدت : لم ترث .
قولاً واحداً .

فلو أسلمت بعده : لم ترث أيضاً . على الصحيح من المذهب . قدمه في الحرر ،
والفائق ، وصححه .

وعنه : ترث . وأطلقهما في الرعايتين ، والفروع ، والحاوي الصغير .
قوله ﴿ فَإِنْ أَكْرَهَ الابْنُ امْرَأَةً أَبِيهِ فِي مَرَضٍ أَبِيهِ عَلَى مَا يَفْسُخُ
نِكَاحَهَا : لَمْ يَنْقَطِعْ مِيراثُهَا ﴾ .
مراده : إن كان الابن عاقلاً .

وقوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ امْرَأَةٌ سِوَاهَا ﴾ .

مقيد بما إذا لم يتهم فيه ، مع وجود امرأة سواها . وهو واضح .
والصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب : أن الاعتبار بحالة الإكراه .
وذكر بعضهم : إن انتفت التهمة بقصد حرمانها الإرث ، أو بعضه : لم ترثه
في الأصح .

قال في الفروع ، ويتوجه منه : لو تزوج في مرضه مضارة ، لينقص إرث
غيرها ، وأقرت به : لم ترث .
ومعنى كلام شيخنا رحمه الله تعالى - وهو ظاهر كلام غيره - : ترثه . لأن له
أن يوصى بالثلث .

تنبيه : مفهوم قوله « فَإِنْ أَكْرَهَ » أنها لو كانت مطاوعة : أنها لا ترث .
وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه : ترث .
قوله ﴿ وَإِنْ فَعَلَتْ فِي مَرَضٍ مَوْتِهَا مَا يَفْسُخُ نِكَاحَهَا : لَمْ يُسْقِطْ
مِيرَاثُ زَوْجِهَا ﴾ .

مراده : مادامت في العدة . ومراده أيضاً : إذا كانت متهمة في فسخه .
أما إذا كانت غير متهمة - كفسخ المعتقة إذا كانت تحت عبده - : فالصحيح
من المذهب : انقطاع الإرث .

وعنه : لا ينقطع . وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

قوله ﴿ وَإِذَا طَلَّقَ أَرْبَعَ نِسْوَةٍ فِي مَرْصِهِ ، فَأَنْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ .
وَتَزَوَّجَ أَرْبَعًا سِوَاهُنَّ : فَلِمِيرَاثُ لِلزَّوْجَاتِ . وَعَنْهُ : أَنَّهُ لِلثَّمَانِ ﴾ .

اعلم أن الخلاف الذي ذكره المصنف هنا : مبنى على الخلاف الذي تقدم في
المطلقة المتهم في طلاقها ، إذا انقضت عدتها ، ولم تزوج ، ولم ترتد ، عند جماهير
الأصحاب . وبنوه عليه .

وتقدم هناك : أنها ترث . على الصحيح من المذهب ، ما لم تزوج . فكذا هنا
فعلى هذا : يكون الميراث لثمان . على الصحيح من المذهب .

فلو كانت المطلقة المتهم في طلاقها واحدة ، وتزوج أربعا سواها ، ولم تزوج
المطلقة بعد انقضاء عدتها حتى مات الزوج : كان الميراث بين الجهتين . على السواء
على الصحيح من المذهب .

قدمه في الحرر ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .

وعنه : ربه للمطلقة ، وثلاثة أرباعه للأربع ، إن تزوجهن في عقد واحد .
وإلا فلثلاث السوابق . اختاره في الحرر ، والفاثق . وجزم به في الوجيز ، وغيره .
وصححه في النظم . وقدمه في تجريد العناية .

وقال في الرعاية ، وقيل : يحتمل أن كله للبائن . انتهى .

ولو كان مكان المطلقة أربعا . فطلقهن ، وتزوج أربعا سواهن - كما مثل
المصنف - فالميراث لثمان . على الصحيح من المذهب . كما تقدم . وللمطلقات ، على
اختيار صاحب الحرر ، والفاثق .

وجزم به في الوجيز . وصححه في النظم . وقدمه في تجريد العناية .

وللزوجات فقط ، على القول بأن المطلقات لا يرثن شيئاً .
وهو الذى قدمه المصنف هنا . واختاره هو والشارح .
ورد المصنف قول من يقول : إن الإرث للثمان ، أو المطلقات .
وظاهر كلام من يقول ذلك : عدم البناء .
فلو ماتت إحدى المطلقات ، أو تزوجت . ففسطها للزوجات المتجددات .
إن تزوجهن فى عقد واحد . وإلا قدمت السابقة إلى كمال أربع بالمبتوتة .
تفصيل : أفادنا المصنف - رحمه الله تعالى - بقوله « وتزوج أربعاً سواهن » ،
فالميراث للزوجات ، وعنه : أنه بين الثمان « أن نكاحهن صحيح . وهو المذهب .
وعليه الأصحاب . وعنه : لا يصح .

فوائد

إمداها : لو طلق واحدة من أربع ، وتزوج واحدة بعد انقضاء عدتها . ثم ماتت
واشتبهت المطلقة : أقرع بينهما . فمن قرعت فلا حظ لها فى الميراث . ويقسم
الميراث بين الأربع . فتستحق الجديدة الربع . نص عليه .
قال فى الفروع : وإن مات عن زوجات لا ترثه بعضهن ، لجهل عينها :
أخرج الوارثات بقرعة . انتهى .

وهذه القرعة هنا من مفردات المذهب .
الثانية : لو ادعت المرأة : أن زوجها أبانها ، وجحد الزوج . ثم مات : لم ترثه
المرأة إن دامت على قولها .

الثالثة : لو قبلها فى مرض الموت ، ثم مات : لم ترثه ، لخروجها من حيز التملك
والتملك . ذكره ابن عقيل ، وغيره .

وقال فى الفروع : ويتوجه خلاف . كمن وقع فى شبكة صيد بعد موته .
وتقدم : هل تدخل الدية فى الوصية فى « باب الموصى به » .

باب الإقرار بمشارك في الميراث

فائده قوله ﴿ إِذَا أَقَرَّ الْوَرِثَةُ كُلَّهُمْ ﴾ .

يعنى : ولو كان الوارث واحداً ﴿ بَوَارِثٍ لِلْمَيِّتِ ﴾ .

سواء كان من حرة ، أو أمة . نقله الجماعة .

﴿ فَصَدَّقَهُمْ ، أَوْ كَانَ صَغِيرًا ﴾

وكذا لو كان مجنوناً ﴿ ثَبَّتَ نَسَبُهُ ﴾

ولكن بشرط أن يكون مجهول النسب .

ويأتى ذلك فى كلام المصنف فى كتاب الإقرار بأتم من هذا .

ويأتى أيضاً هناك : إذا أقر المريض لوارث ، وبعده : إذا أقر من عليه

الولاء بوارث .

فائده : قوله ﴿ يُعْتَبَرُ إِقْرَارُ الزَّوْجِ وَالْمَوْلَى الْمُعْتَقِ ﴾ .

إذا كانا من الورثة . ولو كانت بنتاً : صح ، لإرثها بفرض ورد .

قوله ﴿ سِوَاهُ كَانَ الْمُقَرَّرُ بِهِ يَحْجُبُ الْمُقَرَّرَ أَوْ لَا يَحْجُبُهُ ﴾ .

أما إذا كان لا يحجبه مطلقاً ، أو كان يحجبه حجب نقصان : فلا خلاف

فى ذلك . وهو واضح .

وأما إذا كان يحجبه حجب حرمان ، فالصحيح من المذهب : أن المقر به

يرث إذا ثبت النسب . اختاره ابن حامد ، والقاضى .

وجزم به فى المحرر ، والوجيز ، والحاوى ، والمنقى ، والشرح ، ونصراه .

وقدمه فى الفروع ، والرعايتين .

وقد شمله كلام المصنف فى قوله ﴿ ثَبَّتَ نَسَبَهُ وَإِثْرَهُ ﴾ .

وقيل : لا يرث مسقط . اختاره أبو إسحاق .

وذكره الأزجى عن أصحابنا غير القاضى . وقال : إنه الصحيح .

فعلى هذا : هل يقر نصيب المقر به بيد المقر ، أو ببیت المال ؟ فيه وجهان .
وأطلقهما في الفروع ، والفائق ، والرعاية الكبرى . وهو الذى خرجها .
قلت : الصواب : أنه يقر بيد المقر . وهى شبيهة بما إذا أقر لكبير عاقل بمال
فلم يصدقه . على ما يأتى فى آخر كتاب الإقرار .

تنبيه : مراده بقوله ﴿ وَإِنْ أَقَرَّ بَعْضُهُمْ لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ ﴾ .
إذا كَانَ البعض الذى لم يقر وارثاً . أما إذا كان المنكر لايث لمانع به -
كلارك ونحوه - فلا اعتبار بإنكاره ، ويث . قاله فى الفروع ، وغيره .
قلت : الذى يظهر أنه لم يدخل فى كلام المصنف .
لأن قوله « وَإِنْ أَقَرَّ بَعْضُهُمْ » يعنى بعض الورثة . وهذا ليس من أهل
الورثة . للمانع الذى به .

قوله ﴿ وَإِنْ أَقَرَّ بَعْضُهُمْ : لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ ﴾ .
يعنى مطلقاً . بل يثبت نسبه من المقرين الوارثين . على الصحيح من المذهب .
قدمه فى الفروع ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيره .
وقيل : لا يثبت . جزم به الأزجى ، وغيره .
فلو كان المقر به أخاً ، ومات المقر عن بنى عم : ورثهم .
وعلى الأول : يرثه الأخ . وهل يثبت نسبه من ولد المقر المنكر له تبعاً ،
فتثبت العمومة ؟ فيه وجهان .

وأطلقهما فى الفروع ، والهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، فى كتاب الإقرار .
وظاهر ما قدمه فى الرعايتين ، والحاوى : أنه يثبت . فإنهما قالاً : ويثبت
نسبه وإرثه ، من المقرّ لو مات .
وقيل : لا يثبتان . انتهى .

وصححه فى التلخيص . وفى الانتصار خلاف ، مع كونه أكبر سنّاً من أبى
المقر ، أو معروف النسب . انتهى .

ولو مات المقر ، وخلفه ، والمنكر : فأرثه بينهما . فلو خلفه فقط : ورثه .

وذكر جماعة إقراره له كوصية . فيأخذ المال في وجهه ، وثلثه في آخر .

وقيل : المال لبيت المال .

قوله ﴿ وَإِنْ أَقَرَّ بَعْضُهُمْ لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ ﴾

هذا الصحيح من المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب . وقطع به الأكثرون .

وعنه : إن أقر اثنان منهم على أبيهما بدين ، أو نسب : ثبت في حق غيرهم

إعطاء له حكم شهادة وإقرار .

وفي اعتبار عدالتهما الروايتان . قاله في الفروع .

قال في الفائق : في ثبوت النسب والإرث ، بدون لفظ الشهادة : روايتان .

وهما بإقراره بدين على الميت .

قال القاضي : وكذلك يخرج في عدالتهما . ذكره أبو الحسين في التمام .

قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ مِنْهُمْ عَدْلَانُ : أَنَّهُ وَلَدٌ عَلَى فِرَاشِهِ ، أَوْ أَنَّ

الميتَ أَقَرَّ بِهِ ﴾ .

وكذا لو شهد أنه ولده . فإنه يثبت نسبه وإرثه . بلا نزاع .

فأرثه : لو صدقه بعض الورثة إذا بلغ ، أو عقل : ثبت نسبه ، فلو مات

وله وارث غير المقر : اعتبر تصديقه ، وإلا فلا .

قوله ﴿ وَإِذَا خَلَفَ أَخًا مِنْ أَبٍ ، وَأَخًا مِنْ أُمٍّ . فَأَقَرَّ بِأَخٍ مِنْ

أَبَوَيْنِ : ثَبِتَ نَسَبُهُ ، وَأَخَذَ مَا فِي يَدِ الْأَخِ مِنَ الْأَبِ ﴾ .

جزم به في المعنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم . بناء منهم على المذهب .

وعليه الأصحاب

وقال أبو الخطاب في الهداية : يأخذ نصفه ، وقطع به .

قال في المحرر : وهو سهو .

قوله ﴿ فَلَوْ خَلَفَ ابْنَيْنِ ، فَأَقَرَّ أَحَدُهُمَا بِأَخَوَيْنِ ، فَصَدَّقَهُ أَخُوهُ فِي أَحَدِهِمَا : ثَبَتَ نَسَبُ الْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ ، فَصَارُوا ثَلَاثَةً . ثُمَّ تُضْرَبُ مَسْأَلَةُ الْإِقْرَارِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ . تَكُنْ اثْنَى عَشَرَ . لِلْمُنْكَرِ سَهْمٌ مِنَ الْإِنْكَارِ فِي الْإِقْرَارِ أَرْبَعَةٌ ، وَلِلْمَقَرِّ سَهْمٌ مِنَ الْإِقْرَارِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ ثَلَاثَةٌ . وَلِلْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ - إِنْ صَدَّقَ الْمُقَرَّ - مِثْلَ سَهْمِهِ . وَإِنْ أَنْكَرَهُ : مِثْلَ سَهْمِ الْمُنْكَرِ . وَمَا فَضَلَ لِلْمُخْتَلَفِ فِيهِ ، وَهُوَ سَهْمَانِ فِي حَالِ التَّصْدِيقِ . وَسَهْمٌ فِي حَالِ الْإِنْكَارِ . ﴿

وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، والنور ، ومنتخب الأزجى ، وغيرهم .

وقدمه في المغنى ، والشرح . وصحاحه .

وقدمه أيضاً في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ،

والفائق .

وقال أبو الخطاب : لا يأخذ المتفق عليه من المنكر ، في حال التصديق إلا ربع ما في يده . وصححها من ثمانين . للمنكر ثلاثة ، وللمختلف فيه سهم . ولكل واحد من الآخرين سهمان .

ورده المصنف ، والشارح ، وضعفه الناظم .

قوله ﴿ وَإِنْ خَلَفَ ابْنًا ، فَأَقَرَّ بِأَخَوَيْنِ بِكَلَامٍ مُتَّصِلٍ : ثَبَتَ نَسَبُهُمَا وَإِزْمُهُمَا ، سَوَاءً اتَّفَقَا أَوْ اخْتَلَفَا . ﴿

هذا المذهب . وجزم به في الوجيز ، والنور ، ومنتخب الأزجى .

وقدمه في الهداية ، والمغنى ، والشرح . وصحاحه .

وقدمه أيضاً في الرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .

ويحتمل أن لا يثبت نسبهما مع اختلافهما . وهو لأبى الخطاب فى الهداية .
واختاره بعض الأصحاب .

وأطلقهما فى المحرر ، والنظم ، والفاثق .

تنبيه : محل الخلاف : إذا لم يكونا توأمين . فإن كانا توأمين : فإن نسبهما
يثبت . بلا نزاع .

قوله ﴿ وَإِنْ أَقَرَّ بِأَحَدِهِمَا بَعْدَ الْآخَرِ : أُعْطِيَ الْأَوَّلُ نِصْفَ مَا فِي
يَدِهِ . وَالثَّانِي : ثُلُثُ مَا بَقِيَ فِي يَدِهِ ، إِذَا كَذَّبَ الْأَوَّلُ بِالثَّانِي . وَثَبَتَ
نَسَبُ الْأَوَّلِ . وَوَقَفَ ثُبُوتُ نَسَبِ الثَّانِي عَلَى تَصْدِيقِهِ . وَلَوْ كَذَّبَ
الثَّانِي بِالْأَوَّلِ - وَهُوَ مُصَدِّقٌ بِهِ - ثَبَتَ نَسَبُ الثَّلَاثَةِ ﴾ .

على الصحيح من المذهب . جزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاى الصغير ، والفروع .

وقيل : يسقط نسب الأول ، ويأخذ الثانى ثلثى ما فى يده وثلث ما فى يد المقر

تنبيه : قوله ﴿ وَإِنْ أَقَرَّ بَعْضُ الْوَرَثَةِ بِامْرَأَةٍ لِلْمَيِّتِ : لَزِمَهُ مِنْ إِرْثِهَا
بِقَدْرِ حِصَّتِهِ ﴾ .

يعنى يلزمه ما يفضل فى يده لها عن حصته . كما ذكره فى الإقرار بغيرها .

وهذا بلا خلاف . لكن لو مات المنكر ، فأقر بها ابنه : ففى تسكيل إرث
الزوجة وجهان .

وأطلقهما فى الرعاية الكبرى ، والفروع .

قلت : الأولى التكميل .

فإن لم يخلف المنكر إلا الأخ المقر : كمل الإرث . على الصحيح . صححه فى
الرعاية الكبرى .

قال فى التلخيص : فالأصح أنه يثبت الميراث . وقيل : لا يكمل .

وأما إن مات قبل إنكاره : فإن إرثها يثبت . جزم به في الرعاية الكبرى ،
والفروع .

قوله ﴿ وَإِذَا قَالَ رَجُلٌ : مَاتَ أَبِي ، وَأَنْتَ أَخِي . فَقَالَ : هُوَ أَبِي
وَلَسْتُ بِأَخِي : لَمْ يُقْبَلْ إِنْكَارُهُ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والحرر ، والرعاية الصغرى ،
والحاوى الصغير ، والوجيز ، وغيرهم .

وقد ه في الرعاية الكبرى ، والفروع .

وقيل : المال كله المقر به . وهو احتمال في الرعاية ، وقال : ويحتمل أن المال
كله للمقر .

فأمره : وكذا الحكم لو قال : مات أبونا ، ونحن أبنائوه .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : مَاتَتْ زَوْجَتِي ، وَأَنْتَ أَخُوهَا . فَقَالَ : لَسْتُ
بِزَوْجِهَا : فَهَلْ يُقْبَلُ إِنْكَارُهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، ولمذهب ، والحرر ، والفائق ، والشرح ، وشرح
ابن منجا .

أمرهما : قبل إنكاره ، وهو المذهب .

قل في الفروع : قبل إنكاره في الأصح . وجزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير .

والثاني : لا قبل إنكاره . صححه في التصحيح ، والنظم .

قوله ﴿ يَبْقَى سَبْعَةٌ لَا يَدْعِيهَا أَحَدٌ . فَفِيهَا ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ ﴾ .

وأصلها في المعنى ، والشرح ، والحرر ، وشرح ابن منجا ، والفائق .

أمرها : يقر في يد المقر . وهو المذهب . صححه في التصحيح ، وغيره .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الرعايتين . والحاوي الصغير ، والنظم ، والفروع .

والثاني : يؤخذ إلى بيت المال .

والثالث : يقسم بين المقررة والزوج والأختين من الأم ، على حسب ما يحتمل

أنه لهم وإليه ميل الشارح .

فعليه : يكون للمقررة النصف . وللزوج والأختين من الأم : النصف بينهم

على خمسة . لأن له النصف ، ولها الثلث .

باب ميراث القاتل

قوله ﴿كُلُّ قَتْلٍ مَضْمُونٌ بِقِصَاصٍ أَوْ دِيَّةٍ ، أَوْ كَفَّارَةٍ : يَمْنَعُ الْقَاتِلَ مِيرَاثَ الْمَقْتُولِ ، سِوَاهُ كَانَ عَمْدًا أَوْ خَطَأً ، بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ سَبَبٍ . وَسِوَاهُ انْفَرَدَ بِقَتْلِهِ أَوْ شَارَكَ ﴾ .

هذا المذهب في ذلك كله . حتى لو شربت دواء فأسقطت جنينها : لا ترث من الغرة شيئاً . نص عليه . وقدمه في الفروع .

وقيل : من أدب ولده فمات بذلك : لم يرثه .

وجزم به في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، والفائق .

وقدمه في الرعاية الكبرى . واختار فيها كالمذهب .

وقيل : إن سقاه دواء ، أو فصدته ، أو بطَّ سلعته لحاجته : فوجهان . وأن في

الحافر احتمالين .

ومثله : نصب سكين ، ووضع حجر ، ورش ماء ، وإخراج جناح . وهذا

كله طريقته في الرعاية الكبرى .

قال المصنف ، والشارح : لو قصد مصلحة موليه بسقى دواء ، أو بطَّ جراح .

فمات : ورثه في ظاهر المذهب .

وذكر ابن أبى موسى فيه وجهين .

وكذا لو أمره كبير عاقل ببط جراحة ، أو قطع سلعة . قاله المصنف ، والشارح

وقالا : هذا ظاهر المذهب أيضاً .

قوله ﴿صَغِيرًا كَانَ الْقَاتِلُ أَوْ كَبِيرًا﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وذكر أبو الوفاء بن عقيل ، وأبو يعلى : أن أحد طريقى بعض أصحابنا توريث

من لا قصد له ، كالصبي والمجنون .

وإنما يحرم الإرث : من يتهم دون غيره . والنص خلاف ذلك .

وحكى ابن عقيل في مفرداته ، وعمد الأدلة وجها : أن قتل الصبي والمجنون لا يمنع الإرث . قال : وهو أصح عندى .

قوله ﴿ وَمَا لَمْ يُضْمَنْ بَشِيءٌ مِنْ هَذَا ، كَالْقَتْلِ قِصَاصًا ، أَوْ حَدًّا ، أَوْ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ ، وَقَتْلِ الْبَاغِي الْعَادِلِ ، وَالْعَادِلِ الْبَاغِي : فَلَا يَمْنَعُ إِذَا كَانَ الْقَتْلُ غَيْرَ مَضْمُونٍ عَلَى قَاتِلِهِ . فَإِنَّ الْقَاتِلَ يَرِثُ مِنْهُ ﴾ .

نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وهو من مفردات المذهب .
واعلم أنه إذا قتل العادل الباغى : فإنه يرثه . على الصحيح من المذهب .
وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الفروع ، وغيره . وصححه فى الفائق ، وغيره .
وعنه لا يرث . اختاره ابن حامد . وهو ظاهر كلام الخرقى .
وأطلقهما فى المذهب ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .
قال المصنف : فيخرج منه : أن كل قاتل لا يرث .
واختار المصنف ، وغيره : أن جرحه العادل ، ليصير غير ممتنع : ورثه . لا إن
تعمد قتله ابتداء .

قال فى الفروع : وهو متجه .
وأما إذا قتل الباغى العادل ، فقدم المصنف : أنه لا يمنع الإرث . وهو المذهب .
قال فى المحرر : لا يمنعه الإرث على الصحيح .
قال فى الفائق : لا يمنع الإرث فى الأصح .
قال فى النظم : هذا أولى . وجزم به فى الوجيز .
قال الزركشى : وصححه أبو الخطاب فى الهداية . وكلامه محتمل .

وعنه : يمنع الإرث . جزم به فى التبصرة ، والترغيب ، والمذهب ، والقاضى
فى الجامع الصغير ، والشرىف ، وأبو الخطاب فى خلافيهما ، والمصنف فى المغنى -
فى قتال أهل البنى - ونصره جماعة من الأصحاب . وهو ظاهر كلام الخرقى .
وأطلقهما فى الرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .

باب ميراث المعتق بعضه

قوله ﴿لَا يَرِثُ الْعَبْدُ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب .

وعنه يرث عند عدم وارث . ذكرها ابن الجوزي في المذهب ، وأبو البقاء في الناهض . قاله في الفروع . ولم أرها في المذهب .

وتقدم قول في أول كتاب الفرائض : إن العبد يرث سيده عند عدم الوارث وقيل : في المكاتب خاصة - يموت له عتيق ، ثم يؤدي فيعتق - : يأخذ إرثه بالولاء . ذكره في المحرر .

يعنى إن جعلنا الولاء له على ماينأى .

قوله ﴿فَأَمَّا الْمُعْتَقُ بَعْضُهُ : فَمَا كَسَبَ بِحُرِّهِ الْخُرَّ : فَلِوَرَثَتِهِ﴾ .

سواء كان بينهما مهايأة ، أو قاسمه السيد في حياته ، أو لا .

قوله ﴿وَيَرِثُ وَيَحْجُبُ بِقَدَرِ مَا فِيهِ مِنَ الْحُرِّيَّةِ﴾ .

وهو من مفردات المذهب

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أن يرث المعتق بعضه له خاصة . وهو صحيح

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . قاله الشيخ تقي الدين رحمه الله .

وقال : هو الصواب .

وقال بعض الأصحاب : ما يرثه المعتق بعضه : يكون مثل كسبه . إن لم يكن

بينه وبين سيده مهايأة : كان بينهما . وإن كان بينهما مهايأة : فهل هو لمن الموت

في نوبته ، أو بينهما ؟ على وجهي الأكساب النادرة .

إذا علمت ذلك : فالتفريع على المذهب .

فلو كانت بنت نصفها حر ، وأم وعم حران : كان للبنت الربع . وللأم الربع

بحجبها لها عن نصف السدس . وللعمة سهمان . وهو الباقي .

وتصح من أربعة . فلو كان مكان البنت : ابن نصفه حر ، فله هنأ نصف ماله لو كان حراً . فيستحق ربعاً وسدساً من المال . لأنه لو كان حراً كان له خمسة أسداسه . وهو الصحيح من المذهب . وهو الذى ذكره إبراهيم الحربى فى كتاب الفرائض .

واختاره القاضى فى المجرى ، وابن عقيل . وصححه فى المحرر ، والحاوى الصغير . وجزم به فى المنور . وقدمه فى الرايتين .
وقيل : له نصف الباى بعد ربع الأم . اختاره أبو بكر ، والقاضى فى خلافه .
قاله فى القواعد

قال فى المحرر ، والفروع ، والفائق ، والحاوى : وفيه بعد .
قال فى الرايتين : وهو بعيد . وقيل : له نصف المال كاملاً .
قال فى القاعدة الخامسة عشر بعد المائة : ورجحه الشيخ تقي الدين رحمه الله . وذكر أنه اختيار أبيه .
وأطلقهن فى المحرر ، والفروع ، والفائق ، والحاوى الصغير ، والقواعد . وكذا الحكم والخلاف فى كل عصابة نصفه حر مع ذى فرض ينقص به . فإن لم ينقص به - كجده وعمه مع ابن نصفه حر - فعلى الثالث : له نصف المال . وعلى الآخرين : له نصف الباى . وهو الصحيح .

قال فى المحرر ، والحاوى الصغير : وهو أصح . وقدمه فى الرايتين . ولو كان معه من يسقطه بحريره التامة - كأخت وعم حرين - فللابن النصف . وللأخت نصف مابقى فرضاً ، ولعم مابقى .

هذا المذهب . جزم به فى المحرر ، والرايتين ، والحاوى ، وغيرهم . وقدمه فى الفروع . وقدم فى المغنى : أن للأخت النصف كاملاً . قلت : وهو ضعيف جداً .

قلت : قد يعاين بها .

فأمره : لو كان أحد الأخوين حراً ، والآخر نصفه حر : فالمال بينهما أرباعاً على الصحيح من المذهب ، تنزيلاً لهما بالأحوال والخطاب . جزم به في الوجيز . وقدمه في الحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، والفائق . وقيل : المال بينهما ثلاثاً ، جمعا للحرية فيهما ، وقسمة لإرثهما كالعول . قوله ﴿ وَإِذَا كَانَ عَصَبَتَانِ ، نِصْفُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حُرٌّ ، كَالْأَخَوَيْنِ فَهَلْ تُكْمَلُ الْحُرِّيَّةُ فِيهِمَا ؟ يَحْتَمَلُ وَجْهَيْنِ ﴾ . وكذا قال في الهداية . وأطلقهما في الشرح ، وشرح ابن منجا ، والقواعد الفقهية ، والفروع .

أمرهما : لاتكمل . وهو المذهب . صححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز . وقدمه في الحرر ، والفائق .

والوجه الثاني : تكمل الحرية . فلهما جميع المال .

قال في القاعدة الخامسة عشر بعد المائة : ورجحه القاضى ، والسامرى ، وطائفة من الأصحاب . وله مأخذان .

أحدهما : جمع الحرية فيهما . فتكمل بها حرية ابن . وهو مأخذ أبى الخطاب وغيره .

والثانى : أن حق كل واحد منهما مع كمال حريته في جميع المال ، لا في نصفه ، وإنما أخذ نصفه لمزاحمة أخيه له . وحينئذ فقد أخذ كل واحد منهما نصف المال . وهو نصف حقه مع كمال حريته . فلم يأخذ زيادة على قدر ما فيه من الحرية .

فعلى المذهب : لهما ثلاثة أرباع المال بالأحوال والخطاب . وهذا الصحيح . وقاله في المستوعب . وجزم به في الوجيز . وقدمه في الحرر .

وقيل : لهما نصفه بتنزيلهما حرية ورقاً .

وأطلقهما في القواعد الفقهية ، والفروع .

والتفريع على هذا الخلاف ، وهو ثلاثة أوجه : ثلاثة أرباع المال ، أو نصفه ، أو كله .

فلو كان ابن و بنت نصفها حر ، وعم حر .
فلهما - على الأول - خمسة أثمان المال على ثلاثة . ونصف المال على الثانى .
وثلاثة أرباعه على الثالث .

ولو كان معهما أم : فلها السدس ، على الوجوه كلها .
وللابن على الأول : خمسة وعشرون من أصل اثنين وسبعين . وللبنت
أربعة عشر .

وعلى الثانى : هل لها على ثلاثة ثلاثة أرباع المال ، أو ثلاثة أرباع الباقي
على وجهين .

وعلى الثالث : هل لها على ثلاثة ثلاثة أرباع المال ، أو ثلاثة أرباع الباقي بعد
السدس على وجهين .

ولو كان أحدهما يجب الآخر - كابن وابن ابن نصفهما حر - وهى مسألة
المصنف .

فللابن النصف . وللابن الابن على الأول الربع . وعلى الثالث : النصف .
واختاره أبو بكر . ولاشئ له على الأوسط .

ولو كان جدة حرة وأم نصفها حر ، فللأم السدس . وللجدة نصف السدس .
ولو كان الجدة نصفها حر : كان لها ربع السدس على الأول . ونصف السدس
على الثالث . ولاشئ لها على الأوسط .

ولو كان أم وأخوان ، أحدهما رق : كان للأم الثلث . على الصحيح من
المذهب . قدمه فى الفروع .

وحجبتها أبو الخطاب بقدر حرية . فبنصفها يحجبها عن نصف السدس .
فأثرة : يرَدُّ على ذى فرض وعصبة لم ترث بقدر نسبة الحرية منهما . لكن

أيهما استكمل بالرد أزيد من قدر حريته من نفسه : منع من الزيادة . وردت على غيره إن أمكن . وإلا فهي لبيت المال .

فلبنت نصفها حر : النصف بالفرض والرد .

ولابن مكانها نصفه حر : النصف بالعصوبة ، والبقية لبيت المال .

ولا بنتين نصفهما حر - إن لم نورثهما المال - : البقية ، مع عدم العصبية .

أعنى : لهما البقية بالرد ، سواء ورثتاها النصف فقط ، أو النصف والرابع .

ولبنت وجدة نصفها حر : المال ، نصفين بفرض ورد .

ولا يرد هنا على قدر فرضيهما ، لثلاثي يأخذ من نصفه حر فوق نصف التركة .

ومع حرية ثلاثة أرباعهما : المال بينهما أرباعا بقدر فرضيهما .

ومع حرية ثلثهما : الثلثان بينهما . والبقية لبيت المال .

باب الولاء

قوله ﴿كُلُّ مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا، أَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ بِرَحِمٍ، أَوْ كِتَابَةٍ :
فَلَهُ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه إذا عتق عليه بالرحم : يكون له عليه الولاء . وعليه
جواهر الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

قال المصنف : لا نعلم بين أهل العلم فيه خلافاً .

وقيل : حكمه حكم المعتق سائبة ، على ما يأتي .

والصحيح من المذهب : أنه إذا عتق عليه بالكتابة : يكون له عليه الولاء .
وكذا لو أعتقه بعوض . وعليه جواهر الأصحاب . ونص عليهما .

وقيل : لا ولاء له عليهما .

وعنه في المكاتيب ﴿إِذَا أَدَّى إِلَى الْوَرْتَةِ : يَكُونُ وَلَاؤُهُ لَهُمْ . وَإِنْ
أَدَّى إِلَيْهِمَا . يَكُونُ وَلَاؤُهُ بَيْنَهُمَا﴾ .

وفي التبصرة وجه : إن أدى إليهما يكون ولاؤه للورثة .

وفي المبهم : إن أعتق كل الورثة المكاتب : نفذ ، والولاء للرجال . وفي النساء
روايتان .

فأمره : إذا كاتب المكاتب عبداً . فأدى إليه ، وعتق قبل أدائه ، أو أعتقه
بمال . وقلنا : له ذلك .

فظاهر كلام المصنف : أن ولاء المكاتب . وهو قول القاضي في الجرد .

وقيل : للسيد الأول . وهو يحكى عن أبي بكر . ورجحه القاضي في الخلاف .

حتى حكى عنه : أنه لو عتق المكاتب الأول قبل الثاني : فالولاء للسيد .

لانقضاء سبب الولاء ، حيث كان المكاتب ليس أهلاً له .

ورد ما حكاه القاضي عن أبي بكر في القاعدة السادسة عشر بعد المائة .

تفسيره : شمل قوله « كل من أعتق عبداً ، أو عتق عليه فله عليه الولاء »
الكافر لو أعتق مسلماً . أو عتق عليه . وهو صحيح . وهو من مفردات المذهب .
وجزم به ناظمها .

ويأتى في كلام المصنف « هل يرث به أم لا ؟ » .

فأمره : لو أعتق القن عبداً مما ملكه ، فحكى المصنف في المغنى عن طلحة
العاقولى من أصحابنا : أنه موقوف ، فإن عتق فالولاء له . وإن مات قنّاً فهو للسيد .
وقال القاضى فى الجرد : الولاء للسيد مطلقاً . وهو المنصوص عن الإمام أحمد
رحمه الله . قاله فى القاعدة السادسة عشر .

قوله ﴿ وَمَنْ كَانَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ حُرّاً الْأَصْلِ ، وَلَمْ يَمْسَهُ رِقٌّ :
فَلَا وِلَاءَ عَلَيْهِ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به فى المغنى ، والشرح . وقدمه فى المحرر ، والفروع .

وعنه : إن كانت أمه حرة الأصل ، وأبوه عتيق : فلعولى أبيه الولاء .

وجزم به فى الوجيز . وقدمه فى الرعايتين ، وقال : نص عليه .

وحكى الأول قولاً . وأطلقهما فى الحاوى الصغير .

فأمره : لو كانت أمه عتيقة ، وأبوه مجهول النسب : فلا ولاء عليه . على

الصحيح من المذهب . قدمه فى الرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، والفاائق ،
والمغنى ، والشرح . وصححه فى النظم .

وقال القاضى : لموالى أمه الولاء عليه .

قال الخيرى : وهو قول الإمام أحمد رحمه الله .

قال فى الفروع : وحكى عن الإمام أحمد رحمه الله . وجزم به ابن عقيل فى

فقال : فإن تزوج حر مجهول النسب بمعتقة . فأولدها ولداً : كان ولاء ذلك الولد لموالى أمه .

ولو كان الأب مولى ، والأم مجهولة النسب : فلا ولاء عليه . على الصحيح من المذهب .

قال في المعنى : فلا ولاء عليه في قولنا . وقاله غيره .

وقياس قول القاضى : أن يثبت الولاء لموالى أبيه . لأننا شككنا في المانع من ثبوته .

قوله ﴿ وَمَنْ أَعْتَقَ سَائِبَةً ، أَوْ فِي زَكَاتِهِ ، أَوْ نَذَرِهِ ، أَوْ كَفَّارَتِهِ أَوْ قَالَ : لَا وِلَاءَ لِي عَلَيْكَ . ففيه روايتان ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والهادى .

إحداهما : عليه الولاء . وهو المذهب عند المتأخرين .

صححه في التصحيح ، والنظم .

قال في تجريد العناية : له الولاء . على الأظهر .

قال في المذهب : أحبهما الولاء لمعتقه فيما عتقه عن كفارته أو نذره .

وجزم به في الوجيز . وقدمه في الحرر ، والرايعتين ، والحساوى الصغير ، والفروع ، والقاتى .

والرواية الثانية : لا ولاء عليه .

قال في الفروع : اختاره الأكثر . منهم : الخرقى ، والقاضى ، والشرىف

أبو جعفر ، وأبو الخطاب ، والشيرازى ، وابن عقيل ، وابن البناء .

وقطع في المذهب : أنه لا ولاية له عليه ، إذا أعتقه سائبة ، أو قال : لا ولاء

لى عليك .

وقيل : له الولاء في السائبة ، دون غيره . اختاره المصنف ، والشارح .

وقال الزركشى : المختار للأصحاب : لا ولاء له على السائبة .

قوله ﴿ وَمَا رَجَعَ مِنْ مِيرَاثِهِ رُدٌّ فِي مِثْلِهِ ﴾ .

يعنى : على القول بأنه لا ولاء له عليه .

﴿ يَشْتَرِي بِهِ رِقَابًا يَعْتَقُهُمْ ﴾ .

هذا إحدى الروايتين . وجزم به الخرقى . وقدمه الزركشى .

والرواية الثانية : أن ميراثه لبيت المال . وهو الصحيح . قدمه في الحرر ،

والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، والفائق .

ويتفرع على هذا الخلاف : لو مات واحد من هؤلاء ، وخلف بنتاً ومعتقة .

فعلى القول بأن لسيدة الولاء : يكون للبت النصف ، والباقي له .

وعلى القول بأن ميراثه يصرف في مثله : يكون للبت النصف ، والباقي

يصرف في العتق .

وعلى القول بأنه لبيت المال : يكون للبت الجميع بالفرض والرد . إذ الرد

مقدم على بيت المال .

فعلى الرواية الأولى : يكون المشتري للرقاب الإمام . على الصحيح .

قدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .

وعنه : السيد . وأطلقهما في الحرر ، والفائق ، والزركشى .

فائدتاه

إحداهما : على القول بشراء الرقاب : لو قلَّ المال عن شراء رقبة كاملة :

ففي الصدقة به وتركه لبيت المال وجهان . ذكرهما في التبصرة . واقتصر عليه

في الفروع .

قلت : الصواب ، الذى لا شك فيه : أن الصدقة به في زمننا هذا أولى .

الثانية : لو خلف المعتق بنتاً مع سيده - وقلنا : له الولاء - فالمال بينهما نصفان .

وإن قلنا : لا ولاء له : فالجميع للبنت بالفرض والرد .
وإن قلنا : يشتري بما خلفه رقاباً : فلا بنت النصف ، والنصف الآخر يشتري به رقاباً . وحكم ولائه حكم ولاء أولاده .
قوله ﴿ وَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدَهُ عَنْ مَيْتٍ أَوْ حَيٍّ بِلَا أَمْرِهِ : فَوَلَاؤُهُ لِلْمُعْتَقِ ﴾ .

هذا المذهب ، إلا ما استثنى . وعليه جماهير الأصحاب .
وجزم به في المغنى ، والشرح ، والفائق ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في الفروع وغيره .

ويستثنى من ذلك : لو أعتق وارث عن ميت في واجب - ككفارة ظهار ، ورمضان ، وقيل : وله تركة - فإنه يقع عن الميت ، والولاء له أيضاً . على الصحيح من المذهب . وجزم به في المحرر ، وغيره .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، والفائق ، وغيرهم . واختاره القاضى ، وغيره .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : بناء على أن الكفارة ونحوها : ليس من شرطها الدخول في ملك المكفر عنه . وأطلقه الخرقى ، والمصنف هنا .

قال الزركشى ، وأكثر الأصحاب : إن الولاء للمعتق .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : بناء على أنه يشترط دخول الكفارة ونحوها في ملك من ذلك عليه .

ويأتى كلامه في الرعايتين : وإن لم يتعين المعتق أطعم ، أو كسا .
ويصح عتقه . على الصحيح من المذهب . وقيل : يوصيه .

قال في التريغيب : بناء على قولنا « الولاء للمعتق عنه » وإن تبرع بعتقه عنه - ولا تركه - فهل يحزبه ، كإطعام وكسوة ، أم لا يحزبه ؟ جزم به في التريغيب . لأن مقصوده الولاء . ولا يمكن إثباته بدون المعتق عنه . فيه وجهان . وأطلقهما في الفروع .

قال في المحرر : ومن أعتق عبده عن غيره بغير إذنه : وقع العتق والولاء عن المعتق ، إلا أن يعتقه عن ميت في واجب عليه . فيقعان للميت .

ويأتى كلامه في الرعايتين قريبا .

وإن تبرع أجنبي عنه : ففيه وجهان .

أحدهما : الإجزاء مطلقا . والثاني : عكسه .

الثالث : يحزبه في إطعام وكسوة دون غيرها .

وقال في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفائق : ومن أعتق عبده عن ميت

في واجب : وقعا عن الميت . وقيل : لا .

وقيل : ولاؤه للمعتق عنه .

قال في الرعاية الكبرى : وهو أولى .

وقد روى عن الإمام أحمد رحمه الله : نصوص تدل على العتق للمعتق عنه .

وأن الولاء للمعتق .

قال أبو النضر : قال الإمام أحمد رحمه الله ، في العتق عن الميت : إن وصى به

فالولاء له ، وإلا للمعتق .

وقال في رواية الميموني ، وأبي طالب - في الرجل يعتق عن الرجل - فالولاء

لمن أعتقه ، والأجر للمعتق عنه .

وفي مقدمة الفرائض ، لأبي الخير سلامة بن صدقة الحراني : إن أعتق عن غيره

بلا إذنه : فلائيهما الولاء ؟ فيه روايتان .

وقال في الروضة : فإن أعتق عبداً عن كفارة غيره : أجزأه ، وولاؤه للمعتق .
ولا يرجع على المعتق عنه في الصحيح من المذهب .

وكذا لو أعتق عبده : عتق ، حياً كان المعتق عنه أو ميتاً . وولاؤه للمعتق .

وقال في التبصرة : لو أعتقه عن غيره بلا إذنه : فالعتق للمعتق كالولاء .

ويحتمل للميت المعتق عنه . لأن القرب يصل ثوابها إليه .

قوله ﴿ وَإِنْ أَعْتَقَهُ عَنْهُ بِأَمْرِهِ ، فَأَلْوَاءَ لِّلْمُعْتَقِ عَنْهُ ﴾ .

إذا قال « أعتق عبدك عنى ، وعلى ثمنه » ففعل : فالتمن عليه ، والولاء
للمعتق عنه . هذا المذهب مطلقاً . وعاليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

قال المصنف عن الثانية : لا نعلم فيه خلافاً .

وقدمه في المحرر ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، والفائق ،

وغيرهم .

قال القاضى في خلافه : هو استدعاء للعتق ، والملك يدخل تبعاً وملسكاً ،
لضرورة وقوع العتق له . وصرح أنه ملك قهرى ، حتى إنه يثبت للكافر على
المسلم ، إذا كان العبد المستدعى عتقه مسلماً ، والمستدعى كافراً .

وذكر ابن أبى موسى : لا يجزئه حتى يملكه إياه ، فيعتقه هو . ونقله مهنا .

وكذا الحكم لو قال « أعتق عبدك عنى » وأطلق ، أو « أعتقه عنى مجاناً »
خلافاً ومذهباً .

فعلى المذهب : يجزئه العتق عن الواجب ، ما لم يكن قريبه .

والصحيح من المذهب : لا يلزمه عوضه إلا بالترامه .

قدمه في المحرر ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، والفائق ، وغيرهم

وعنه : يلزمه عوضه ما لم ينفعه .

وعنه : العتق والولاء للمسؤل ، لا للسائل ، إلا حيث التزم العوض .
وقال في الترغيب : إذا قال « أعتقه عن كفارتي ، ولك مائة » فأعتقه :
عتق ، ولم يحزته عنها . وتلزمه المائة ، والولاء له .

وقال ابن عقيل : لو قال « أعتقه عنى بهذا الخمر ، أو الخنزير » ملكه . وعتق
عليه كالهبة . والملك يقف على القبض في الهبة ، إذا كان ذلك بلفظها ، لا بلفظ
العتق ، قال : بدليل قوله « أعتق عبدك عنى » فإنه ينتقل الملك هنا قبل إعتاقه .
ويجوز جعله قابضاً له من طريق الحكم . كقولك « بعثك » أو « وهبتك »
هذا العبد » وقال المشتري « هو حر » عتق . ويقدر القبول حكماً . انتهى .
قال في الفروع : وكلام غيره في الصورة الأخيرة : يقتضى عدم العتق .
فأمره : لو قال « أعتق عبدك عنى ، وعلى ثمنه » لم يجب على السيد إجابته .
وعليه الأصحاب .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : قياس القول بوجوب الكتابة - إذا طلبها
العبد - وجوب الإجابة هنا .

قوله ﴿ وَإِذَا قَالَ : أَعْتِقْهُ وَالْثَمَنُ عَلَيَّ ﴾ كذا لو قال ﴿ أَعْتِقْهُ عَنْكَ
وَعَلَى ثَمَنِهِ ؟ فَفَعَلَ . فَالْثَمَنُ عَلَيْهِ . وَالْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ ﴾ .

إذا قال ذلك : لزمه الثمن بلا نزاع أعلمه .

والعتق والولاء للمعتق ، على الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : والأصح أن العتق وولاءه للمعتق . وجزم به في الوجيز ،
وغيره .

وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفائق ، وغيرهم .

وقيل : هما للذي عليه الثمن . وقاله القاضى في موضع .

قال في المحرر : وفيه بعد .

فعلى المذهب : يحجزه عن الواجب ، على الصحيح من المذهب .

قال فى الفروع : ويحجزه عن الواجب فى الأصح .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى المحرر ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفائق .

وقيل : لا يحجزه . وهو احتمال فى المحرر . وقاله القاضى فى موضع من كلامه

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ الْكَافِرُ لِرَجُلٍ : أَعْتَقَ عَبْدَكَ الْمُسْلِمَ عَنِّي ، وَعَلَى نَعْنُهُ فَقَعَلَ : فَهَلْ يَصِحُّ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما فى المحرر ، والفروع ، والفائق ، والمغنى ، والشرح ، وشرح ابن منبجا

أمرهما : يصح ويعتق . وله عليه الولاء كالمسلم . وهو الصحيح من المذهب .

صححه فى التصحيح . وجزم به فى الوجيز .

وقدمه فى الرايعتين ، والحاوى الصغير . واختاره القاضى فى الخلاف .

وتقدم كلامه فى المسألة التى قبلها .

والرجم الثانى : لا يصح . صححه الفاظم .

تنبيه : حكى الخلاف فى المحرر ، والفروع ، والشرح ، وشرح ابن منبجا :

وجهين ، كالمصنف .

وحكاه فى الرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفائق : روايتين .

قوله ﴿ وَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا يُبَايِنُهُ فِي دِينِهِ ، فَلَهُ وَلَاؤُهُ . وَهَلْ يَرِثُ

بِهِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما فى الهداية ، والكافى ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والشرح .

أمرهما : يرث به . وهو المذهب .

جزم به الخرقى ، والقاضى فى جامعه ، والشرىف فى خلافه ، والشىرازى فى

مبهمه ، وابن عقيل في تذكرته ، وابن البنا في خصاله ، وابن الجوزي في مذهبه ،
وصاحب الوجيز ، والمنور ، وغيرهم .

قال الزركشي : اختاره عامة الأصحاب .

وقدمه في المحرر ، والفروع ، والفائق .

والرواية الثانية : لا يرث به .

قال في الخلاصة : لا يرث به على الأصح . وصححه في التصحيح .

واختاره المصنف ، وصاحب الفائق . ومال إليه الشارح .

فعلى المذهب : لو أعتق كافر مسلماً ، خلف المسلم العتيق أبناً لسيدته كافراً ،
أو عمّاً مسلماً : فإله لابن سيده .

وعلى الرواية الثانية : يكون المال لعمه .

وعلى المذهب أيضاً - عند عدم عصبة سيده من أهل دينه - : يرثه بيت المال .

وإن أعتق مسلم كافراً ، ومات المسلم ، ثم عتيقه ، ولعتيقه انان ، مسلم وكافر :

ورث الكافر وحده .

ولو أسلم العتيق ، ثم مات : ورثه المسلم وحده .

وإن أسلم الكافر قبل قسمة الإرث : ورثه معه . على الأصح ، على ماتقدم

في أول « باب ميراث أهل الملل » .

وتقدم بعض هذه الأحكام في ذلك الباب .

قوله ﴿ وَلَا تَرِثُ النِّسَاءُ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا مَا أَعْتَقْنَ ، أَوْ أَعْتَقَ مَنْ

أَعْتَقْنَ ، أَوْ كَاتِبَنَ ، أَوْ كَاتَبَ مَنْ كَاتَبَنَ ﴾ .

وهذا المذهب بلا ريب . نص عليه .

حتى قال أبو بكر : هذا المذهب رواية واحدة ، وقال : وهم أبو طالب في

نقله الرواية الثانية . انتهى .

وجزم به في الوجيز ، والعمدة ، والمنور ، ومنتخب الأزرعي ، وغيرهم .
وقدمه الخرقى ، وصاحب الهداية ، والسكافى ، والمحمر ، والرعائتين ، والحاوى
الصغير ، والنظم ، والفروع ، والفائق ، وغيرهم .
واختاره أبو بكر في الشافى ، وغيره .

قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب . وقالوا : هذا الصحيح .
وغالى أبو بكر ، فوهم أبا طالب في نقل الرواية الثانية .
قال القاضى : لم أجد الرواية التى نقلها الخرقى في ابنة المعتق : أنها ترث .
منصوصة عن الإمام أحمد رحمه الله . انتهى .

وعنه - في بنت المعتق خاصة - أنها ترث .
اختاره القاضى ، وأصحابه . منهم أبو الخطاب في خلافه .
وجزم به في الخلاصة . وإليه ميل المجد في المنتقى .
وهو من مفردات المذهب .

وقدمه ناظمها ، وقال : هو المنصور في الخلاف . انتهى .
وعنه : ترث مع أخيها . وعنه : ترث عتيق ابنها ، مع عدم العصبية .
تغيبه : يستثنى من عموم كلام المصنف : عتيق ابن الملاعنة . فإن الأم
الملاعنة ترثه . على الصحيح من المذهب . نص عليه .

قلت : فيعابى بها .

وقيل : لا ترثه .

ومحل هذا الخلاف على القول بأنها عصبته .

فأما إن قلنا : إن عصبتها عصبته : كان الولاء لعصبتها ، لا لها .

فأمره : لو تزوجت امرأة بن أعتقته . فأحبها ، فهى القائلة : إن ألد أنثى فى

النصف . وإن ألد ذكرأ فى الثمن . وإن لم ألد شيئاً فالجميع لى . فيعابى بها .

قوله ﴿وَلَا يَرِثُ مِنْهُ ذُو فَرْضٍ إِلَّا الْأَبُ وَالْجَدُّ يَرِثَانِ السَّدْسَ
مَعَ الْإِبْنِ وَابْنِهِ. وَالْجَدُّ يَرِثُ الثَّلَاثَ مَعَ الْإِخْوَةِ، إِذَا كَانَ أَحَظَّ لَهُ﴾
وهذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدme في الحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، والفائق ،
وغيرهم . وهي من مفردات المذهب .

واختار أبو إسحاق سقوط الأب والجدة مع الابن . ويجعل الجدة كالإخوة .
وإن كثروا . قال في الترغيب : وهو أقيس .

قلت : فيعاني بها .

وقال في الفائق ، وقيل : لا فرض لها بحال .

اختاره ابن عقيل ، وشيخنا .

ويسقطان بالابن وابنه . والجدة مع الأخوة ، كالأخ ، وإن كثروا .

وقيل : له الثلث إن كان أحظ له ولا يعاد بأخت .

قال الزركشي : وعلى القول بأنه لا يفرض للأب : لا يفرض للجدة مع الإخوة ،

بل يكون كأحدهم ، وإن كثروا . ويعادونه بولد الأب ، ولا يعادونه بالأخوات .

قال : وهذا مقتضى قول أبي محمد في الكافي ، والمنعني . انتهى .

قلت : وعلى رواية حجب الإخوة بالجدة في النسب : تسقط الإخوة بالجدة

هنا . وهو المختار ، كإسقاط أبي الجدة أولاد الإخوة . وجد المولى مقدم على عمه .

انتهى .

وقال في الانتصار : لما حملنا توريث أب سدسا بفرض مع ابن ، على رواية

توريث بنت المولى : فيجىء من هذا أنه يرث قرابة المولى بالولاء على نحو ميراثهم

قوله ﴿وَالْوَلَاءُ لَا يُورَثُ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقدموه .
ونقل حنبل : والولاء لا يرث كما يرث المال ، لكن يختص العصبية .
قال المصنف ، والشارح : وشذ شريح فجعله موروثاً كاملاً .
ونقل حنبل ، ومحمد بن الحكم عن الإمام أحمد - رحمه الله - مثل قول شريح
وغلطها أبو بكر ، قالوا : وهو كما قال .
قوله ﴿ فَإِذَا مَاتَ الْمُعْتَقُ وَخَلَفَ عَتِيقُهُ وَابْنَيْنِ . فَاتَ أَحَدُ الْابْنَيْنِ
بَعْدَهُ عَنْ ابْنٍ ، ثُمَّ مَاتَ الْعَتِيقُ : فَالْمِيرَاثُ لِابْنِ الْمُعْتَقِ ﴾ .

هذا مفرع على المذهب .
وعلى ما نقل حنبل : يكون لابن المعتق النصف ، والنصف الآخر لابن
ابن المعتق .

وكذا التفريع على المذهب في قوله « وإن مات الابنان بعده ، وقبل المولى .
وخلف أحدهما ابناً ، والآخر تسعة . فولأوه بينهم على عددهم . لكل واحد عشرة »
وعلى رواية حنبل : لابن المعتق نصفه . ولابن ابن المعتق نصفه .

وقيل : يرث ابن الابن في الأولى النصف ، دون هذه .
ونقل ابن الحكم في هذه : يرث كل فريق نصفاً .
قوله ﴿ وَإِذَا اشْتَرَى رَجُلٌ وَأُخْتُهُ أَبَاهُ ، أَوْ أَخَاهُ ، ثُمَّ اشْتَرَى
عَبْدًا ، فَأَعْتَقَهُ ، ثُمَّ مَاتَ الْمُعْتَقُ ﴾ يعني : الأب أو الأخ ﴿ ثُمَّ مَاتَ مَوْلَاهُ ﴾
يعنى : العبد العتيق ﴿ وَرِثَهُ الرَّجُلُ ، دُونَ أُخْتِهِ ﴾ .

وهذا مفرع على الصحيح من المذهب ، من أن النساء لا يرثن من الولاء . إلا
ما أعتقن أو أعتق من أعتقن .

فأما على رواية يرث بنت المعتق : فترث هنا .

قاله المصنف ، والشارح ، والمجد ، وصاحب الفروع ، وغيرهم .

وإنما لم ترث مع أخيها على المذهب ، وإن كانت قد أعتقت من أعتق . لأن ميراث الأخ هنسا من أبيه أو أخيه بالنسب . وهى مولاة المعتق . وعصبة المعتق مقدم على مولاة .

ولهذا قال فى الترغيب ، والبلغة : أخطأ فيها خلق كثير .
قال ابن عقيل فى التذكرة :

مسألة عجبية : ابن و بنت اشترى أباهما . فعتق عليهما . ثم اشترى الأب عبدا فأعتقه . فهلك الأب ، ثم هلك العبد .

فالجواب : أنه لما هلك الأب كان ماله بين ابنه وابنته ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، بالتعصيب لا بالولاء . ولما هلك العبد . وخلف ابن مولاة ، وبنت مولاة : كان ماله لابن مولاة ، دون بنت مولاة . لأنه أقرب عصبة مولاة . لا خلاف فى ذلك .

وهذه المسألة : يروى عن مالك رحمه الله أنه قال « سألت سبعين قاضياً من قضاة العراق عنها فأخطؤا فيها »

ولو مات الابن قبل موت العتيق : ورثت البنت من ماله بقدر ما أعتقت من أبيها والباقي بينها وبين معتق الأم .

فأمره قوله ﴿ وَإِذَا مَاتَ امْرَأَةٌ ، وَخَلَقَتْ ابْنَهَا وَعَصَبَتَهَا وَمَوْلَاهَا فَوَلَاؤُهُ لَابْنِهَا ﴾ وكذلك الإرث .
﴿ وَعَقْلُهُ عَلَى عَصَبَتِهَا ﴾ .

هذا صحيح . لكن لو باد بنوها : فولأؤه لعصبتها .

ونقل جعفر : لعصبة بنينا .

قال فى الفروع : وهو موافق لقوله « الولاء لا يرث » ثم لعصبة بنينا .

وقيل : لبيت المال . انتهى .

وقال في الفائق - بعد قوله : ثم لعصبة بنيم - قال ابن عقيل في منشوره : وجدت في تعاليقي : قال شيخنا : وجدت عن الإمام أحمد رحمه الله : أن ذوى الأرحام من المعتق - مثل خالته وعمته - يرثون من المولى ، إذا لم يكن له عصبة ولا ذو فرض .

قلت : وقال ابن أبي موسى : فإن مات العبد ، ولم يترك عصبة ، ولا ذاسهم ، ولا كان لمعتقه عصبة : ورثه الرجال من ذوى أرحام معتقه ، دون نساءهم وعند عدمهم لبيت المال . انتهى كلام صاحب الفائق .

نبيه : قوله ﴿ فَوَلَاؤُهُ لَا بُنْيَا . وَعَقْلُهُ عَلَى عَصَبَتِهَا ﴾ .

هذا مبنى على أن الابن ايس من العاقلة . وهو إحدى الروايات . وقدمه المصنف في باب العاقلة .

ومن قال : الابن من العاقلة - وهو المذهب - يقول : الولاء له والعقل عليه . ومن قال : الابن عاقلة الأب ، دون الأم - كمختار الجد - يقيد المسألة بما إذا كان المعتق امرأة ، كما قيدها المصنف هنا .

فأمره : لو أعتق سائبة ، أو في زكاة ، أو نذر ، أو كفارة ، أو قال : لا ولاء لي عليك - وقلنا : لا ولاء له عاياه كما تقدم - ففي عقله عنه - لكونه معتقا - روايتان . قاله أبو المعالي .

قوله ﴿ وَإِنْ أَتَقَّ الْجَدُّ لَمْ يَجُرَّ وَلَاءُهُمْ فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ ﴾ .

وكذا قال في المذهب وغيره . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

قال الزركشي : هو المشهور ، والمختار للأصحاب من الروايات .

وقدمه في المغنى ، والسكافي ، والمحزر ، والشرح ، والرايعتين ، والحاوي

الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : يجره إلى مواليه .

فعلينا : إن عتق الأب بعد الجد : انجر الولاء من مولى الجد إلى موالى الأب وكذا لو عتق من الأجداد من هو أقرب ممن عتق أو لا وجر الولاء .
وعنه : إن عتق الجد بعد موت الأب جره . وإن عتق الجد - والأب -
حي - لم يجره بحال ، سواء عتق الأب بعد ، أو مات قنا . حكاها الخلال .
وعنه : يجره إذا عتق والأب ميت . وإن عتق - والأب حي - لم يجره حتى
يموت قنًا ، فيجره من حين موته . ويكون في حياة الأب لموالى الأم .
نقلها أبو بكر في الشافى .

قوله ﴿ وَإِذَا اشْتَرَى الْوَلَدَ عَبْدًا ، فَأَعْتَقَهُ . ثُمَّ اشْتَرَى الْعَتِيقُ أَبًا
مُعْتَقَهُ ، فَأَعْتَقَهُ : ثَبَتَ لَهُ وَلَاؤُهُ . وَجَرَ وَلَاؤُ مُعْتَقِهِ . فَصَارَ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا مَوْلى الْآخَرِ 》 .

بلا نزاع . فيعابى بها ، وبالتى بعدها .

فأمرناه

إصرهما : لو مات مولى الأب والجد : لم يعد الولاء إلى موالى الأم بحال ،
بل يكون للمسلمين . قاله فى المحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .
وهو معنى قول المصنف « ولا يعود إلى موالى الأب بحال » .

الثانية : قوله ﴿ وَمِثْلُهُ : لَوْ أَعْتَقَ الْحُرِّيُّ عَبْدًا . ثُمَّ سَبَى الْعَبْدُ
مُعْتَقَهُ فَأَعْتَقَهُ . فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَلَاؤُ صَاحِبِهِ 》 .

فلو سبى المسلمون العتيق الأول ، ثم أعتقوه : فولأؤه لمعتقه الأخير ، على
الصحيح من المذهب . قدمه فى المحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ،
والفائق . وقيل : للأول . وقيل : لهما .

فعلى المذهب : لا ينجبر ما كان للأول قبل الرق من ولاء ولد ، أو عتيق إلى الأخير . قاله في المحرر والرايعتين ، وغيرهم .
قوله ﴿ وَهُوَ الْجُزْءُ الدَّائِرُ . لِأَنَّهُ خَرَجَ مِنَ الْأَخِ وَعَادَ إِلَيْهِ . فَفِيهِ وَجْهَانِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والكافي ، والبلغة ، وشرح ابن منبج ، والحاوي الصغير .

أمرهما : هو لموالى الأم .

وهو المذهب . صححه في التصحيح . وجزم به في الوجيز . واختاره المصنف والشارح .

قال البوني : هذا قياس قول الإمام أحمد رحمه الله .

وقدمه في النظم ، والقروع وشرح ابن رزين .

والوجه الثانى : لبيت المال . لأنه لا مستحق له .

نصره القاضى فى المجرى . وقدمه فى الفصول . والرايعتين .

واختاره ابن عبدوس فى تذكرته . وجزم به فى المنور .

وقيل : يرد على سهام الموالى أثلاثا . لموالى أمه الثلثان ، ولموالى أمها الثالث .

وأطلقهن فى المحرر ، والفائق .

كتاب العتق

فائدة : « العتق » عبارة عن تحرير الرقبة ، وتخليصها من الرق .

قاله المصنف ، والشارح .

قوله ﴿ وَهُوَ مِنْ أَفْضَلِ الْقُرْبِ ﴾ .

هكذا قال أكثر الأصحاب .

وقال في التبصرة ، والحاوي الصغير : هو أحب القرب إلى الله تعالى .

فوائد

منها : أفضل عتق الرقاب : أنفُسُها عند أهلها ، وأغلاها ثمنًا . نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال في الفروع : وظاهره ولو كافرة . وفاقا للإمام مالك رحمه الله . وخالفه أصحابه .

قل في الفروع : ولعله مراد الإمام أحمد رحمه الله . لكن يثاب على عتقه .
قال في القنون : لا يختلف الناس فيه .

ومنها : عتق الذكر أفضل من عتق الأنثى . على الصحيح من المذهب .
نص عليه في رواية ابن منصور .

وجزم به في المنور ، ومنتخب الأدمى ، والمغنى ، والوجيز .
وقدمه في الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والفروع ، والفائق ، وتجريد العناية ، وغيرهم .

وعنه : عتق الأنثى للأنثى أفضل . نص عليه في رواية عبد الله .
وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والحاوي الصغير ، وإدراك الغاية .

ومنها: عتق الأنثى كعتق الذكر في الفكك من النار . ذكره ابن أبي موسى المذهب . وقدمه في الفروع ، والفائق .
وعنه عتق امرأتين كعتق رجل في الفكك . قدمه في القواعد الفقهية .
ومنها: التعدد في العتق أفضل من عتق الواحد : قاله القاضي ، وابن عقيل ، وغيرهما . وجزم به في الفروع في باب الأضاحي .
ومال صاحب القواعد الفقهية - فيها - إلى أن عتق رقبة نفيسة بمال أفضل من عتق رقاب متعددة بذلك المال .

وقال - عن القول الأول - فيه نظر .
قوله ﴿ فَأَمَّا مَنْ لَا قُوَّةَ لَهُ ، وَلَا كَسْبَ : فَلَا يَسْتَحَبُّ عِتْقُهُ ، وَلَا كِتَابَتُهُ ، بَلْ يُكْرَهُ ﴾ .

وهذا المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، والوجيز ، والحاوي ، وغيرهم .
وقدمه في الفروع ، والفائق . وصححه في النظم ، وغيره . وعنه : يستحب .
وأطلقهما في المحرر ، والرايعتين .
قال في الرعاية الكبرى ، قلت : ويحتمل الاستحباب على القول بوجوب نفقته عليه .

وعنه : تكراه كتابته دون عتقه . اختاره ابن عبدوس في تذكرته .
وعنه : تكراه كتابته الأنثى . ويأتي ذلك في أول « باب الكتابة » .

فوائد

الأولى : لو خيف على الرقيق الزنا والفساد : كره عتقه بلا نزاع أعلمه .
وإن ظن ذلك : صح وحرّم . قاله المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

واقصر عليه في الفروع ، وقال : ويتوجه فيه كمن باع أو اشترى بقصد الحرام .

وقال الشيخ بقى الدين رحمه الله : ولو أعتق جارية ، ونيته بعثتها أن تكون مستقيمة : لم يحرم عليه بيعها ، إذا كانت زانية .

الثانية : لو أعتق عبده أو أمته ، واستثنى نفعه مدة معلومة : صح . نص عليه ، لحديث سفينة ^(١) .

وكذا لو استثنى خدمته مدة حياته . قاله في القاعدة الثانية والثلاثين . قال : وعلى هذا يتخرج أن يعتق أمته ، ويجعل عتقها صداقها . لأنه استثنى الانتفاع بالبضع . ويملكه بعقد النكاح ، وجعل العتق عوضاً عنه . فانهقدا في آن واحد .

ويأتى بعض ذلك في هذا الباب ، عند قوله « وإن قال : أنت حر على أن تخدمنى سنة إن شاء الله » .

الثالثة : قال في الرعايتين ، والفائق : يصح العتق من تصح وصيته .

قال في الفائق : وإن لم يبلغ . نص عليه . قاله في الرعاية الكبرى . وعنه : بل وهبة . انتهى .

وقال في المذهب : يصح عتق من يصح بيعه .

قال الناظم : ولا يصح إلا ممن يصح تصرفه في ماله في المؤكد . وقدم هذا في المستوعب .

وقال ابن عقيل : يصح عتق المرتد .

وقطع المصنف وغيره : أنه لا عتق لمميز .

(١) روى أبو داود « أن أم سلمة رضى الله عنها أعتقت سفينة ، وشرطت عليه خدمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ماعاش » .

وقال طائفة من الأصحاب : لا يصح عتق الصغير بغير خلاف . منهم المصنف .
وأثبت غير واحد الخلاف فقال في الإرشاد ، والمهيج ، والترغيب - في
عتق ابن عشر ، وابنة تسع - : روايتان .

وقال في الموجز : وفي صحة عتق المميز روايتان .

وقال في الانتصار ، والهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمصنف في باب
الحجر وغيرهم : في صحة عتق السفية روايتان .

وقدم في التبصرة : صحة عتق المميز ، والسفيه ، والمفلس .

وقال في عيون المسائل : قال الإمام أحمد رحمه الله : يصح عتقه . انتهى .

ونقل أبو طالب ، وأبو الحارث ، وابن مشيش : صحة عتقه .

وإذا قلنا بصحة عتقه . فضبطه طائفة بعقله العتق . وقاله الإمام أحمد

رحمه الله في رواية ابنه صالح ، وأبي الحارث ، وابن مشيش .

وضبطه طائفة بعشر في الغلام ، وتسع في الجارية ، كما ذكرناه عن صاحب

المهيج والترغيب .

وقال الإمام أحمد رحمه الله - في رواية أبي طالب : في الغلام الذي لم يحتلم

يطلق امرأته - : إذا عقل الطلاق جاز طلاقه ، ما بين عشر سنين إلى ثلثي عشرة

سنة . وكذلك إذا اعتق : جاز عتقه . انتهى .

ومن اختار من الأصحاب صحة عتقه : أبو بكر عبد العزيز . ذكره في آخر

كتاب المدبر من الخلاف .

فقال : وتدبير الغلام إذا كان له عشر سنين : صحيح ، وكذلك عتقه ،

وطلاقه . انتهى .

وتقدم بعض ذلك في أول كتاب البيع وباب الحجر .

نبيه : ظاهر قوله ﴿ فَأَمَّا الْقَوْلُ ، فَصَرِيحُهُ : لَفْظُ « الْعِتْقِ »

و « الْحُرِّيَّةِ » كَيْفَ صُرِّفَا ۝ .

أن العتق يحصل بذلك ، ولو تجرد عن النية . وهو صحيح . وهو المذهب .
وعليه الأصحاب .

وعنه : تعتبر النية مع القول الصريح .

قال في الفائق ، قلت : نية قصد الفعل معتبرة ، تحرزا من النائم ونحوه .
ولا تعتبر نية العبادة ولا القرية . فيقع عتق الهازل . انتهى .

وقال ابن عقيل في الفتنون : الإمامية يقولون : لا ينفذ إلا إذا قصد به القرية
قال : وهذا يدل على اعتبار النية لوقوعه . فإنهم جعلوه عبادة . قال : وهذا
لا بأس به . انتهى .

ويحتمل عدم العتق بالصريح ، إذا نوى به غيره . قاله المصنف وغيره .
فأمره : لو قصد غير العتق بقوله « عبي هذا حر » يريد عِفَّته وكرم
أخلاقه ، أو يقول له « ما أنت إلا حر » يريد به عدم طاعته ، ونحو ذلك : لم يعتق ،
على الصحيح من المذهب .

قال المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع ، وغيرهم : هذا ظاهر المذهب .
قال في الترغيب ، وغيره : هو كالأطلاق فيما يتعلق باللفظ ، والتعليق ، ودعوى
صرف اللفظ عن صريحه .

قال أبو بكر : لا يختلف حكمهما في اللفظ والنية .

وجزم في التبصرة : أنه لا يقبل في الحكم .

وعلى الأول : لو أراد العبد إحلافه ، كان له ذلك . نص عليه .

تنبيه : قوله « صريحه لفظ العتق والحرية كيف صرفا » .

ليس على إطلاقه . فإن الألفاظ المتصرفة منه خمسة : ماض ، ومضارع ،
وأمر ، واسم فاعل ، واسم مفعول ، والمشتق منه . وهو المصدر .

فهذه ستة ألفاظ . والحال أن الحكم لا يتعاق بالمضارع ، ولا بالأمر . لأن
الأول : وعد . والثاني : لا يصلح للإنشاء ، ولا هو خبر .

فيكون لفظ المصنف عاماً أريد به الخصوص .

وقد ذكر مثل هذه العبارة في باب التدبير ، وصريح الطلاق .

وكذا ذكر غيره من الأصحاب . ومرادهم ماقلناه

قوله ﴿ وفي قوله : لَأَسْبِغَ لِي عَلَيْكَ ، وَلَا سُلْطَانَ لِي عَلَيْكَ ،
وَلَا مَلِكَ لِي عَلَيْكَ ، وَلَا رَقَّ لِي عَلَيْكَ . وَفَكَكْتُ رَقَبَتَكَ . وَأَنْتَ
مَوْلَايَ . وَأَنْتَ لِلَّهِ ، وَأَنْتَ سَائِبَةٌ : رَوَايَتَانِ ﴾ .

وكذا « لا خدمة لي عليك ، و « ملكتك نفسك » وأطلقهما في مسبوك
الذهب ، والكافي ، والهادي ، والمحزر ، والبلغة ، والفروع .

وأطلقهما في الشرح في قوله « فككت رقبتك ، وأنت سائبة ، وأنت
مولاي ، وَمَلَكْتُكَ رَقَبَتَكَ » إحداهما صريح .

صححه في التصحيح ، وتصحيح المحرر . وجزم به في الوجيز .

قال ابن رزين : وفيه بعد .

وارواية الثمانية : كِنَايَةٌ .

صححه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والنظم ، والحاوي الصغير .

وجزم به في المنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس .

وقدمه في الخلاصة ، والرعايتين ، وإدراك الغاية .

وصححه ابن رزين في شرحه ، وقدمه .

واختار المصنف : أن قوله « لَأَسْبِغَ لِي عَلَيْكَ ، وَلَا سُلْطَانَ لِي عَلَيْكَ »

كناية .

وقال القاضي في قوله « لا ملك لي عليك ، ولا رق لي عليك ، وأنت لله »

صريح . نص عليه . وقدمه في الفائق .

وقال : ومن الكناية قوله « لا سلطان لي عليك ، ولا سبيل لي عليك ،

وفسكت رقبتك، وملكتك نفسك، وأنت مولاي، أو سائبة» في أصح الروايتين .

وقطع في الإيضاح أن قوله « لاملِك لي عليك ، وأنت لله » كناية .
وقال : اختلفت الرواية في ثلاثة ألفاظ ، وهى « لاسبيل لي عليك ولا سلطان ، وأنت سائبة » .

وقال ابن البنا في خصاله : قوله « لَا مِلْكَ لِي عَدَيْكَ ، وَلَا رِقٌّ لِي ، وَأَنْتَ لِلَّهِ : صريح » .

وقال : اختلفت الرواية في ثلاثة ألفاظ . وهى التى ذكرها في الإيضاح .
وظاهر كلامه فى الواضح : أن قوله « وهبتك لله » صريح .
وسوى القاضى وغيره بينها وبين قوله « أنت لله » .

وقال فى الموجز : هى وقوله « رفعت يدي عنك إلى الله » كناية
قوله ﴿ وَفِي قَوْلِهِ لِأَمْتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ ، أَوْ أَنْتِ حَرَامٌ : رَوَايَتَانِ ﴾
وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والهادى ،
والسكافى ، والبلغة ، والحرر ، والفروع ، والفائق ، والحاوى الصغير .
إحداهما : كِنَايَةٌ . وهو المذهب . جزم به فى الوجيز ، ونظمه ، والمنور ،
وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وصححه فى التصحيح ، والنظم . وقدمه فى الخلاصة ، والرايعتين ، وإدراك الغاية . وقدمه ابن رزين فى قوله « أَنْتِ حَرَامٌ » .

والرواية الثانية: أنه لغو . وقدمه ابن رزين فى قوله « أَنْتِ طَالِقٌ » .
وصحح المصنف ، والشارح : أنه كناية فى قوله « أَنْتِ حَرَامٌ » .
وأطلق الروايتين فى قوله « أَنْتِ طَالِقٌ » .

وقال فى الانتصار : حكم قوله « اعتدى » حكم هذه المسألة ، وأنه يحتمل مثله فى لفظ الظهار .

قوله ﴿وَإِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ - وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ - أَنْتَ ابْنِي : لَمْ يَعْتَقْ .
ذَكَرَهُ الْقَاضِي ﴾ وهو المذهب .

قال فى الفروع : لم يعتق فى الأصح . وجزم به فى الوجيز .
وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والمغنى ، والشرح ، ونصراه .
ويحتملُ أَنْ يَعْتَقَ . وهو تخريج وجه لأبى الخطاب .
وقال أبو الخطاب - وتبعه فى الحاوى الصغير - : لَانَصَّ فيها . إلا أن القاضى
قال : لا يعتق .

وقال أبو الخطاب : يحتمل أن يعتق .

نفيه : قوله ﴿وَإِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ ﴾ .

قال ذلك المصنف على سبيل ضرب المثال . وإلا فحيث قال ذلك لمن لا يمكن
كونه منه ، فإنه داخل فى المسألة .
وإذا أمكن كونه منه ، فلا يخلو : إما أن يكون للعبد نسب معروف ، أو لا .
فإن لم يكن له نسب معروف : عتق عليه .
وإن كان له نسب معروف ، فالصحيح من المذهب : أنه يعتق عليه أيضاً .
لاحتمال أن يكون وطىء بشبهة .

وقدمه فى الفروع . وقاله القاضى فى خلافه ، وابنه أبو الحسين ، والآمدى .
وقيل : لا يعتق . لسكذبه شرعاً .
وهو احتمال فى انتصار أبى الخطاب .

وأطلقهما فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى ، الصغير ، والفائق .
نفيه : قال ابن رجب - وتبعه فى القواعد الأصولية - : هذا جميعه مع إطلاق
اللفظ . أما إن نوى بهذا اللفظ الحرية : فينبغى عتقه بهذه النية ، مع هذا اللفظ .
قال ابن رجب : ثم رأيت أبا حكيم وجه القول بالعتق ، وقال : لجواز
كونه كناية فى العتق .

فأمره : لو قال لأصغر منه « أنت أبى » فالحكم : كما لو قال لأكبر منه « أنت ابنى » قاله فى الفروع ، والفائق . وقاسه فى الرعايتين على الأول من عنده .
فأمره أخرى : لو قال « أعتقتك » أو « أنت حر من ألف سنة » لم يعتق .
وقال فى الانتصار : ولو قال لأمته « أنت ابنى » أو لعبده « أنت بنى » لم يعتق .

فأمره : لو قال لزوجته - وهى أكبر منه - « هذه ابنتى » لم تطلق بذلك .
بلا نزاع .

قوله « وَإِنْ أَعْتَقَ حَامِلًا : عَتَقَ جَنِينُهَا ، إِلَّا أَنْ يَسْتَشْنِيَهُ . وَإِنْ أَعْتَقَ مَا فِي بَطْنِهَا دُونَهَا : عَتَقَ وَحْدَهُ » .
فى الحال . هذا المذهب . نص عليه .

وجزم به فى الوجيز ، والمغنى ، والشرح ، وغيرهم .
وقدمه فى المحرر ، والظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .
والقول بعتق جنينها معها ، إلا أن يستثنيه : من مفردات المذهب .
وقيل : لا يعتق الحمل فيهما حتى تضعه حياً . فيكون كمن علق عتقه بشرط .
فيجوز بيعه قبل وضعه ، تبعاً لأمه . وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . نص عليها فى رواية ابن منصور .

وقاله فى القاعدة الرابعة والثمانين .

وقال بعد ذلك : وقياس ما ذكره القاضى ، وابن عقيل : أنه لا يعتق بالكلية فيما إذا أعتق حاملاً . إذ هو كالمعدوم قبل الوضع . قال : وهو بعيد جداً .
وتوقف الإمام أحمد رحمه الله فى رواية ابن الحكم : هل يكون الولد رقيقاً إذا استثناه من العتق ؟

وخرج ابن أبى موسى ، والقاضى : أنه لا يصح استثنائه على قياس استثنائه فى البيع .

فأمره : لو أعتق أمة حملها غيره ، وهو موسر ، كالموصى به : عتق الحمل أيضاً ،
وضمن قيمته . ذكره القاضى . وجزم به فى المنور .
واختاره القاضى ، والشريف أبو جعفر ، وأبو الخطاب . قاله فى القواعد .
وقدمه فى النظم ، والفروع ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .
وقيل : لا يعتق . جزم به فى الترغيب .
واختاره فى المحرر ، وصاحب التلخيص . وقدمه فى المستوعب .
قوله ﴿ فَأَمَّا الْمَلِكُ : فَمَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ : عَتَقَ عَلَيْهِ ﴾ .
وهو المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به فى الوجيز وغيره .
وقدمه فى المحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، والفائق ،
والنظم ، وغيرهم .

وعنه : لا يعتق إلا عمودى النسب .
قال فى الكافى : بناء على أنه لا نفقة لغيرهم .
وقال فى الانتصار : ولنا فيه خلاف .
واختار الأجرى : لا نفقة لغيرهم .
ورجح ابن عقيل : لا عتق بالملك .
وعنه : إن ملكه يارث : لم يعتق .
وفى إجباره على عتقه : روايتان . ذكره ابن أبى موسى .
وعنه : لا يعتق الحمل حتى يولد فى ملكه حياً .
فلزوج ابنه بأمة ، فحملت منه فى حياته . ثم ولدت بعد موت جده . فهل
هو موروث عنه ، أو حر ؟ فيه روايتان .

ذكره فى المحرر ، والرعايتين ، والفروع ، وغيرهم .
فأمره : لو ملك رجلاً غير محرم عليه ، أو ملك محرماً برضاع ، أو مصاهرة :
لم يعتق . نص عليه فى رواية الجماعة . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه : أنه كره بيع أخيه من الرضاع . وقال : يبيع أخاه ؟!! .
قوله ﴿ وَإِنْ مَلَكَ وَلَدُ مِنَ الزَّانَا ﴾ يعنى : وإن نزل ﴿ لَمْ يَعْتِقْ ﴾ .
فى ظاهر كلامه ، وهو المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب .
وجزم به فى الوجيز ، وغيره .
وقدمه فى المحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، والفائق ، والنظم ،
والمغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا .
قال فى مسبوك الذهب ، وغيره : هذا ظاهر المذهب .
قال الزركشى : عليه الأصحاب .
ويحتمل أن يعتق . واختاره بعض الأصحاب . وهذا الاحتمال لأبى الخطاب .
فأمره : لو ملك أباه من الزنا ، فحكمه حكم مالو ملك ابنته من الزنا .
ذكره فى التبصرة ، والرعاية . واقتصر عليه فى الفروع .
قلت ، إن أرادوا : أن أباه ولد زنا ، وولده ولد زنا منه : فهذا محتمل .
وإن أرادوا : أباه ولد زنا ، وولده الذى ملكه ، هو ولده من الزنا : فسلم .
وهو مرادهم . والله أعلم .
وإن أرادوا ، أن أباه : ولد زنا ، وولده الذى ملكه : ليس من زنا . فهذا
غير مسلم ، بل يعتق عليه هنا . وهو داخل فى كلامهم .
قوله ﴿ وَإِنْ مَلَكَ سَهْمًا مِمَّنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ بَغِيرِ الْمِيرَاثِ - وَهُوَ
مُوسِرٌ - عَتَقَ عَلَيْهِ كُلُّهُ ﴾ .
اعلم أنه إذا ملك جزءاً ممن يعتق عليه - وكان ملكه له بغير الميراث - فلا
يخلو : إما أن يكون موسراً ، أو معسراً .
فإن كان موسراً ، فلا يخلو : إما أن يكون موسراً بجميعة ، أو موسراً ببعضه .
فإن كان موسراً بجميعة : عتق عليه فى الحال . على الصحيح من المذهب .
وعليه الأصحاب .

وقيل : لا يعتق عليه قبل أداء القيمة .
اختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله ، وصاحب الفائق . ومال إليه الزركشى .
فعليه : لو أعتق الشريك قبل أدائها : فهل يصح عتقه ؟ فيه وجهان .
وأطلقهما في الفروع .

قال في الرعاية : فهل يصح عتقه ؟ يحتمل وجهين .
أمرهما : يصح . اختاره الشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق رحمهما الله .
والثاني : لا يصح .

تنبيه : قوله ﴿ وَعَلَيْهِ قِيمَةٌ نِصْفِ شَرِيكِهِ ﴾ .
بلا نزاع . ويأتى في كلام المصنف قريباً : متى يقوم ؟
فأمره : قال الإمام أحمد رحمه الله : له نصفه ، لا قيمة النصف .
قال في الفروع : لا قيمة للنصف . ورده ابن نصر الله في حواشيه . وتأول
كلام الإمام أحمد رحمه الله .

قال الزركشى : هل يقوم كاملاً ، ولا عتق فيه ، أو قد عتق بعضه ؟ فيه
قولان للعلماء . أحسبهما : الأول .

وهو الذى قاله أبو العباس فيما أظن . لظاهر الحديث . ولأن حق الشريك إنما
هو فى نصف القيمة ، لا قيمة النصف . بدليل ما لو أراد البيع . فإن الشريك يجبر
على البيع معه . انتهى كلام الفروع .

وكذا الحكم . لو أعتق شريكاً فى عبد وهو موسر ، على ما يأتى .
وإن كان موسراً يبعثه : عتق عليه . على الصحيح من المذهب ، بقدر
ما هو موسر به . نص عليه فى رواية ابن منصور .

قال فى الفائق : عتق بقدره . فى أصح الوجهين .
وقدّمه فى الرعايتين ، والزركشى ، والفروع ، وغيرهم .

وجزم به في المستوعب ، والمغنى ، والشرح ، وغيرهم .

وقيل : لا يعتق إلا ماملكه والحالة هذه .

تنبيه : شمل قوله « عَتَق كُلَّهُ » .

لو كان شقص شريكه مكاتباً ، أو مدبراً ، أو مرهوناً . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقدمه في الفروع .

وقال القاضي : يمتنع العتق في المكاتب والمدبر ، إلا أن يبطلا . فيسرى حينئذ . وحيث سرى : ضمن حق الشريك بنصف قيمته مكاتباً . على الصحيح .
قدمه في الفروع .

وعنه : يضمنه بما بقى من الكتابة . جزم به في الروضة . وأطلقهما في الحرر .
وأما المرهون : فيسرى العتق عليه . وتؤخذ قيمته ، فتجعل مكانه رهناً .
قاله في الترغيب . واقتصر عليه في الفروع .

فأمره : حدّ « الموسر » هنا : أن يكون - حين الإعتاق - قادراً على قيمة الشقص ، وأن يكون فاضلاً عن قوته وقوت عياله ، يومه وليلته ، كالفطرة ، على ماتقدم هناك . نص عليه .

وجزم به في الوجيز ، والمغنى ، والشرح ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره . وقاله القاضي في المجرد ، وابن عقيل في الفصول .
قال أبو بكر في التنبيه « اليسار » هنا : أن يكون له فضل عن قوته وقوت عياله ، يومه وليلته ، وما يفتقر إليه من حوائجه الأصلية ، من الكسوة والمسكن ، وسائر مالا بد منه . نقله عنه في المغنى ، والشرح .

قال الزركشي : ولم أره فيه . وإنما فيه : أن يكون مالكا مبلغ حصة شريكه

قال الزركشي : وهو ظاهر كلام غيره . وأورده ابن حنبلان مذهباً .

وقال في المغنى : مقتضى نصه : لا يباع له أصل مال .

قال في الفائق : ولا يباع له دار ، ولا رباع . نص عليه .
وقال في الرعاية ، وقيل : بل إن كان ما يغرمه المولى فاضلاً عن قوت يومه
وليلته - قلت : وعن قوت من تلزمه نفقته فيهما - ما لا بد لهما منه . انتهى .
والاعتبار باليسار والإعسار : حالة العتق . فلو أيسر المعسر بعده : لم يسر
إليه ، ولو أعسر الموسر : لم يسقط ما وجب عليه . نص على ذلك .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا ﴾ يعني : بجميعه .

﴿ لَمْ يَعْتَقْ عَلَيْهِ إِلَّا مَا مَلَكَ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه معظم الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، والفائق
وغيرهم .

قال المصنف ، والشارح ، وغيرهما : هذا ظاهر المذهب .
وعنه يعتق كله . ويستسعى العبد في بقيته . نصره في الانتصار . واختاره
أبو محمد الجوزي ، والشيخ تقي الدين رحمهم الله .
فعلى هذه الرواية : قيمة حصة الشريك في ذمة العبد . وحكمه حكم الأحرار .
فلومات - وييده مال - كان لسيدة مابقي من السعاية ، والباقي إرث .
ولا يرجع العبد على أحد بشيء . وهذا الصحيح . قدمه في الرعاية .
قال الزركشي : وهو ظاهر كلام الأكرين ، وهو كما قال .
فإنهم قالوا : يعتق العبد كله . ويحتمل أن لا يعتق حتى يؤدي حق السعاية .
واختاره أبو الخطاب في الانتصار . وقدمه ابن رزين في شرحه .
فيكون حكمه حكم عبد بعضه رقيق . فلومات كان للشريك من ماله مثل
ماله ، عند من لم يقل بالسعاية .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والفروع ، والزركشي .

قوله ﴿وَإِنْ مَلَكَ بِالْمِيرَاثِ: لَمْ يَعْتَقْ مِنْهُ إِلَّا مَا مَلَكَ، مُوسِرًا كَانَ أَوْ مُعْسِرًا﴾ .

وهذا المذهب مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الجامع ، والكافي ، والوجيز ، وغيرهم . وصححه في المحرر ، وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .

وعنه : أنه يعتق عليه نصيب الشريك إن كان موسراً .

نص عليها في رواية المروذي .

قوله ﴿وَإِنْ مَثَلٌ بَعْدَهُ . فَجَدَعَ أَنْفَهُ ، أَوْ أَذَنَهُ وَنَحْوَهُ﴾ . وكذا لو خرق عضواً منه .

قال في الرعاية الكبرى : أو أحرقه بالنار : عتق عليه . نص عليه ، للأثر^(١) وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، والمنعني ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفائق وغيرهم .

قال القاضي : القياس أنه لا يعتق .

وقال جماعة من الأصحاب : لا يعتق المكاتب .

تفسير : ظاهر كلام المصنف : أنه سواء قصد التمثيل به ، أو لم يقصده . وهو أحد الوجهين .

قال في الفائق : ولم يشترط غير ابن عقيل القصد . وقدمه في الرعايتين .

(١) روى الإمام أحمد رحمه الله وغيره عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن زبناً - أبا روح - وجد غلاماً له مع جارية . فقطع ذكره ، وجدع أنفه . فأتى العبد النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكر ذلك له . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : ما حملك على ما فعلت ؟ قال : فعل كذا وكذا . قال للعبد : اذهب ، فأنت حر »

وقيل : يشترط القصد في ذلك . اختاره ابن عقيل .

وجزم به في الوجيز . وأطلقهما في الفروع .

فوائد

إبراهيم : حيث قلنا يعتق بالتمثيل : يكون الولاء لسيده . نص عليه . وقدمه

في الرعايتين ، والفائق .

وقيل : لبيت المال . ذكره في الرعاية .

وقال ابن عقيل : يصرف في الرقاب . قال : وهو قياس المذهب .

قال في الفائق ، قلت : واختاره ابن الزاغوني . وأطلقهما في الفروع .

وقال أيضاً في الفائق : ويتوجه في العمل به كقول ابن عقيل . وإن لم يشترط

فكالمخصوص .

الثانية : هل يعتق بمجرد المثلة ، أو يعتقه عليه السلطان ؟ .

قال في الفائق : يحتمل روايتين من كلام الإمام أحمد رحمه الله .

قال في رواية « يعتق » وقال في رواية « يعتقه السلطان » وهما روايتان عن

الإمام مالك رحمه الله .

والمعروف في المذهب : أنه يعتق عليه بمجرد ذلك . قاله في القواعد .

وظاهر رواية الميموني : يعتقه السلطان عليه .

وقال في الفائق أيضاً : ولو مثل بعبد مشترك سرى العتق إلى باقيه . وضمن

للشريك . ذكره ابن عقيل .

الثالثة : قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : لو استكره المالك عبده على الفاحشة

عتق عليه . وهو أحد القولين في مذهب الإمام أحمد رحمه الله . وهو مبني على

القول بالعتق بالمثلثة .

ولو استكره أمة امرأته على الفاحشة : عتقت . وغرم مثلها لسيدها . قاله

الإمام أحمد رحمه الله في رواية إسحاق .

الرابعة : مفهوم كلام المصنف : أنه لو مَثَّل بعبد غيره لايعتق عليه . وهو الصحيح من المذهب .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : يتوجه أن يعتق ، واختاره .

الخامسة : مفهومه أيضاً : أنه لو لعن عبده لايعتق عليه بذلك . وهو صحيح . وهو المذهب .

وذكر ابن حامد عن الإمام أحمد رحمه الله أنه قال : من لعن عبده فعليه أن يعتقه ، أو لعن شيئاً من ماله أن عليه أن يتصدق به .

قال : ويحىء في لعن زوجته أنه يلزمه أن يطلقها .

قال ابن رجب في شرح حديث « اييك » ويشهد لهذا في الزوجة : وقوع الفرقة بين المتلاعنين ، لما كان أحدهما كاذباً في نفس الأمر ، قد حقت عليه اللعنة أو الغضب .

السادسة : لو وطئ جاريته المباحة التي لا يوطأ مثلها ، فأفضاها : عتقت ، وإلا فلا . قاله في الرعاية الكبرى .

قوله ﴿ وَإِنْ أَعْتَقَ السَّيِّدُ عَبْدَهُ . فَمَالُهُ لِلْسَّيِّدِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع ، والفائق ، وغيرهم . وعنه : للعبد .

فائدة : مثل ذلك في الحكم : لو أعتق مكانه وبه مال . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وعنه : له .

وإن فضل فضل بعد أداء الكتابة فهو للمكانب .

تنبيه : قوله ﴿ وَإِنْ أَعْتَقَ جُزْءاً مِنْ عَبْدِهِ ، مُعَيَّنًا أَوْ مُشَاعًا : عَتَقَ

كُلَّهُ ﴾ .

مراده : إذا أعتق غير شعره وظفره وسننه ، ونحوه .
قوله ﴿ وَإِنْ أَعْتَقَ شَرَكًا لَهُ فِي عَبْدٍ - وَهُوَ مُوسِرٌ بِقِيَمَةِ بَاقِيهِ -
عَتَقَ كُلَّهُ ﴾ .

بلا نزاع من حيث الجملة ، لكن لو كان موسراً ببعضه : فإنه يعتق منه بقدر
ما هو موسر به . على الصحيح من المذهب . نص عليه في رواية ابن منصور . وعليه
أكثر الأصحاب .

وقيل : لا يعتق عليه إلا حصته فقط . وتقدم ذلك قريباً ، فليعاود .
وتقدم أيضاً « هل يوقف العتق على أداء القيمة أم لا ؟ »
قوله ﴿ وَعَلَيْهِ قِيَمَةُ بَاقِيهِ يَوْمَ الْعِتْقِ لَشَرِيكِهِ ﴾ .
هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . ونص عليه .
قال الزركشي : هذا المعروف المشهور .
وفي الإرشاد وجه : أن عليه قيمته يوم تقويمه . وحكاة الشيرازي أيضاً .
قال الزركشي : وهو قياس القول الذي لنا في الغصب .
وكذا الحكم لو عتق عليه كله .

فأمره : لو عدت البينة بقيمته : فالقول قول المعتق . جزم به في المغنى ،
والشرح والرايعتين ، والفروع ، وغيرهم من الأصحاب .
وقال في الفائق : ويقبل فيها قول الشريك مع عدم البينة . فلعله سبقة قلم .
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ مُعْسِراً : لَمْ يَعْتَقْ إِلَّا نَصِيبُهُ . وَيَبْقَى حَقُّ
شَرِيكِهِ فِيهِ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .
وعنه : يعتق كله . ويستسعى العبد في قيمة باقيه ، غير مشقوق عليه .
وتقدم ذلك كله وأحكامه وفروعه ، والخلاف فيه ، وما يتعلق بذلك من

قال في الفائق : سرى إلى سائرته في أصح الوجهين .
وجزم به في الوجيز . وقدمه في الرعاية الصغرى ، وشرح ابن رزين .
والجواب الثاني : لا يسرى . ذكره أبو الخطاب فمن بعده .
قال ابن رزين : وليس بشيء . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ،
والخلاصة ، والمحرم ، والفروع ، والحاوى الصغير .
وتقدم في كتاب البيع « هل يصح شراء الكافر مسلماً يعتقد عليه بالرحم
أم لا ؟ » .

وتقدم في باب الولاء « إذا قال الكافر لرجل : أعتق عبدك المسلم عنى ،
وعلى ثمنه : هل يصح أم لا ؟ » .

الثاني : لو قال « أعتقت نصيب شريكى » كان لغوا . ولو قال « أعتقت
النصف » انصرف إلى ملكه ، ثم سرى . لأن الظاهر : أنه أراد نصيبه .

ونقل ابن منصور - في دار بينهما - فقال أحدهما « بعتك نصف هذه الدار »
لا يجوز . إنما له الربع من النصف ، حتى يقول : نصيبى .

ولو وكل أحدهما الآخر ، فأعتق نصفه ولا بناء . ففي صرفه إلى نصيب
موكله ، أم نصيبه ، أم إليهما ؟ احتمالات في المغنى . واقتصر عليه في الفروع .

قلت : الصواب عتق نصيبه لا غير .

قوله « وَإِذَا ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ أَنَّ شَرِيكَهُ أَعْتَقَ
نَصِيبَهُ مِنْهُ - وَهُمَا مُوسِرَانِ - فَقَدْ صَارَ الْعَبْدُ حُرًّا . لِاعْتِرَافِ كُلِّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِحُرِّيَّتِهِ . وَصَارَ مُدَّعِيًا عَلَى شَرِيكِهِ قِيمَةَ حَقِّهِ مِنْهُ . وَلَا
وَلَاءَ عَلَيْهِ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا . وَإِنْ كَانَا مُعْسِرَيْنِ : لَمْ يَعْتَقْ عَلَى وَاحِدٍ
مِنْهُمَا » .

بلا نزاع أعلمه . لكن للعبد أن يحلف مع كل واحد منهما ، ويعتق جميعه
أو مع أحدهما ، ويعتق نصفه - إذا قلنا : إن العتق يثبت بشاهد ويمين ، وكان
عدلا - على ما يأتى . ذكره الأصحاب .

وذكر ابن أبى موسى : لا يصدق أحدهما على الآخر .

وذكره أبو بكر فى زاد المسافر . وعلله بأنهما خصمان ، ولا شهادة لخصم
على خصمه .

قوله ﴿ وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدُهُمَا نَصِيبَ صَاحِبِهِ : عَتَقَ حَيْنِئذٍ . وَلَمْ يَسْرِ
إِلَى نَصِيبِهِ ﴾ .

يعنى : إذا كانا معسرين . وهذا المذهب . جزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .
وقال أبو الخطاب : يعتق جميعه .

قال الناظم : وليس يبيعد . وأطلقهما فى الفائق .

فعلى قول أبى الخطاب : لا لولاء له فيما اشتراه مطلقا ، على الصحيح من

المذهب . قدمه فى الرعاية .

وقيل : له ولاؤه كله ، إن أ كذب نفسه .

قوله ﴿ وَإِذَا قَالَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ : إِذَا أَعْتَقْتَ نَصِيبَكَ فَنَصِيبِي
حُرٌّ . فَأَعْتَقَ الْأَوَّلُ ، وَهُوَ مُوسِرٌ : عَتَقَ كُلَّهُ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . ققا المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

وقيل : يعتق عليهما . وهو احتمال للمصنف .

قوله ﴿ وَإِذَا قَالَ : إِذَا أَعْتَقْتَ نَصِيبَكَ ، فَنَصِيبِي حُرٌّ مَعَ نَصِيبِكَ ،

فَأَعْتَقَ نَصِيبَهُ : عَتَقَ عَلَيْهِمَا ، مُوسِرًا كَانَ أَوْ مُعْسِرًا ﴾ هذا المذهب .

قال فى الفروع : والأصح عتقه عليهما .

قال في المستوعب : قاله أصحابنا . قال الشارح : وهذا أول .
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمحزر ، والوجيز ، وغيرهم .
وقيل : يعتق كله على المعتق الأول .

فوائد

إمراها : وكذا الحكم - والخلاف والمذهب - فيما إذا قال « إذا أعتقت نصيبك فصيبى حر قبل إعتاقك » قاله في الفروع .

وقيل : يعتق جميعه على صاحب الشرط بالشرط . ويضمن حق شريكه .
اختاره في المستوعب . ومع إعسارهما يعتق عليهما .

الثانية : لو قال لأمته « إن صليت مكشوفة الرأس فأنت حرة قبله » فصلت كذلك : عتقت . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى ذكره آخر الباب ، وقال : صلاة صحيحة .

وقيل : لا تعتق . جزم به أبو المعالي . لبطلان الصفة بتقدم المشروط .

الثالثة : لو قال « إن أقررت بك لزيد فأنت حر قبله » فأقر له به : صح إقراره فقط .

الرابعة : لو قال « إن أقررت بك له فأنت حر ساعة إقرارى » لم يصح الإقرار ولا العتق .

قوله ﴿ وَيَصِحُّ تَعْلِيْقُ الْعِتْقِ بِالصِّفَاتِ ، كَدُخُولِ الدَّارِ ، وَمَجْبِئِ الْأَمْطَارِ . وَلَا يَمْلِكُ إِبْطَالُهَا بِالْقَوْلِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب قاطبة . وأكثرهم قطع به .

وذكر في الانتصار ، والواضح : أنه يجوز له فسخه .

ويأتى ذلك وغيره في أول « باب تعليق الطلاق بالشروط » .

قوله ﴿وَلَهُ يَبْعُهُ، وَهَبْتُهُ، وَوَقَفَهُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ﴾ .

ولا يجرم عليه وطء أمته بعد تعليق عتقها . على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وعنه : لا يطرؤها .

فأمره : لا يعتق قبل كمال الصفة . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وخرج القاضى رواية - من الأيمان - بالعتق .

وقال فى الفائق : وهو ضعيف .

قال الناظم : لا يعبأ بما فى المجرّد . ورده المصنف ، والشارح ، من خمسة أوجه .

قوله ﴿فَإِنْ عَادَ إِلَيْهِ : عَادَتِ الصِّفَةُ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ قَدْ وُجِدَتْ

مِنْهُ فِي حَالِ زَوَالِ مِلْكِهِ ، فَهَلْ تَعُودُ بَعُودِهِ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ﴾ .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والكافى ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والشرح ، وشرح ابن منبج .

إصراهما : تعود بعوده . وهو المذهب فىهما . نص عليه . واختاره ابن عبدوس فى تذكرته . وصححه فى التصحيح .

قال فى القاعدة الأربعين ، أشهر الروايتين : أنها تعود بعود الملك ، إذا وجدت الصفة بعد زوال الملك .

وجزم به فى الوجيز ، والعمدة ، وغيرها . وقدمه فى المحرر ، والنظم ، وتجريد العناية .

وفرق القاضى بين الطلاق والعتاق . فإن ملك الرقيق لا يبنى فيه أحد المالكين على الآخر ، بخلاف النكاح . فإنه يبنى فيه أحد المالكين على الآخر فى عدد الطلاق ، على الصحيح .

قال في القواعد : وهذا التفريق لا أثر له ، إذ لو كان معتبراً لم يشترط لعدم الحنث وجود الصفة في غير الملك . انتهى .

والرواية الثانية : لا تعود الصفة . جزم به أبو محمد الجوزي في الطريق الأقرب قال في الفائق : وهو أرجح . وقدمه في الخلاصة .

وعنه : لا تعود الصفة . سواء وجدت حال زوال ملكه أولاً ، حكاه الشيخ تقي الدين رحمه الله . وذكرها مرة قولاً .

قوله ﴿ وَتَبْطُلُ الصِّفَةُ بِمَوْتِهِ ﴾ . فَإِنْ قَالَ : إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ بَعْدَ مَوْتِي ، فَأَنْتَ حُرٌّ ، أَوْ أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي بِشَهْرٍ ، فَهَلْ يَصِحُّ وَيَعْتَقُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴿

ذكر المصنف مسألتين . الأولى : إذا قال « إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ بَعْدَ مَوْتِي فَأَنْتَ حُرٌّ » وأطلق فيها روايتين .

وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والفروع ، والفائق ، وشرح ابن منبجا ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

إمراهما : لا يصح . ولا يعتق بوجود الشرط . وهو الصحيح . صححه المصنف ، والشارح ، وصاحب المذهب ، ومسبوك الذهب ، والنظم .

والرواية الثانية : يصح ويعتق . صححه في التصحيح ، والبلغة . وجزم به في الوجيز . وقدمه في الرعايتين .

فعلى هذه الرواية : لا يملك الوارث بيعه قبل نقله ، كالموصى به قبل قبوله ، قاله جماعة . منهم : صاحب الترغيب . واقتصر عليه في الفروع .

والمسألة الثانية : إذا قال « أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي بِشَهْرٍ » فأطلق المصنف فيه

الروايتين .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والمغنى ،
والشرح ، والنظم ، في باب التدبير ، والفروع ، والفائق ، وشرح ابن منجا ، وغيرهم
إمدهما : يصح . صححه في التصحيح .

قال في الرايتين : صح في الأصح . وجزم به في الوجيز .
والرواية الثانية : لا يصح ولا يعتق . اختاره أبو بكر . وصححه في النظم
في كتاب العتق . وقدمه في الخلاصة في باب التدبير .
وجزم به في الحاوى الصغير . واختاره ابن عبدوس في تذكرته .
وغالب الأصحاب يذكرون هذه المسألة في باب المدبر .

تغيرها

أمرهما : قال في فوائد القواعد : بنى طائفة من الأصحاب هاتين الروايتين
على أن التدبير : هل هو تعليق عتق بصفة ، أو وصية ؟ على ما يأتي في باب التدبير .
فإن قلنا التدبير وصية : صح تقييدها بصفة أخرى توجد بعد الموت .
وإن قلنا عتق بصفة : لم يصح ذلك .

وهؤلاء قالوا : لو هو صرح بالتعليق . فقال « إن دخلت الدار بعد موتى بشهر
فأنت حر » لم يعتق رواية واحدة . وهي طريقة ابن عقيل في إشاراته .
قال ابن رجب : والصحيح أن هذا الخلاف ليس مبنياً على هذا الأصل ،
وعلاه ، وقال : ومن الأصحاب من جعل هذا العقد تدبيراً . ومنهم من ينفي ذلك .
ولهم في حكاية الخلاف فيه أربعة طرق . ذكرت في غير هذا الموضع .

الثاني - على القول بالصحة - : فكسبه بعد الموت وقبل وجود الشرط :
للورثة . على الصحيح من المذهب . قاله القاضي ، وابن عقيل ، والمصنف ، وغيرهم
ووجه في القواعد : أن كسبه له ، من تصريح صاحب المستوعب : أن العبد
باق على ملك الميت ، لا ينتقل إلى الورثة ، كالموصى بعته .

فائدة : وكذا الحكم - خلافا ومذهبا - لو قال « اخدم زيدا سنة بعد موتى
ثم أنت حر »

فعلى الصحة : لو أبرأه زيد من الخدمة : عتق من حينه . على الصحيح من
المذهب .

وقيل : لا يعتق إلا بعد سنة . فإن كانت الخدمة لبيعة - وهما كافران - فأسلم
العبد . ففي لزوم القيمة عليه لبقية الخدمة : روايتان . ذكرهما ابن أبي موسى .
وأطلقهما في المحرر ، والراعيين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، والفائق .
إمراهما : لا تلزمه ، ويعتق مجانا . جزم به في المنور .

قلت : وهو الصواب .

والرواية الثابتة : تلزمه .

ولو قال لجاريته « إذا خدمت ابني حتى يستغنى فأنت حرة » لم تعتق ،
حتى تخدمه إلى أن يكبر ، ويستغنى عن الرضاع . على الصحيح من المذهب .
قدمه في الفروع ، والراعيين ، والحاوي الصغير .

وقال ابن أبي موسى : لا تعتق ، حتى يستغنى عن الرضاع ، وعن أن يلقم
الطعام ، وعن التنجى من الغائط .

نقل مهنا : لا تعتق حتى يستغنى . قلت : حتى يحتلم ؟ قال : لا ، دون الاحتلام
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ مَلَكَتُ فُلَانًا ، فَهُوَ حُرٌّ ، أَوْ كُلُّ مَمْلُوكٍ
أَمْلِكُهُ فَهُوَ حُرٌّ ، فَهَلْ يَصِحُّ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾

وأطلقهما في المستوعب ، والحاوي الصغير ، والهداية ، والمذهب .

إمراهما : يصح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

قال الزركشي : هذا المشهور عن الإمام أحمد رحمه الله . المختار لعامة الأصحاب
حتى إن بعضهم لا يثبت ما يخالفه .

قال في القواعد : هذا المشهور من المذهب .

قال القاضي ، وغيره : اختاره أصحابنا . ونقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله
قال في الرعايتين ، والفائق : صح في أصح الروايتين .
قال أبو بكر في الشافى : لا يختلف قول أبى عبد الله فيه ، إلا ماروى محمد بن
الحسن بن هارون في العتق : أنه لا يعتق . وما أراه إلا غلطاً .
وجزم به فى الوجيز ، وغيره . وقدمه فى الخلاصة ، والمحزر ، والفروع ، وغيرهم .
والرواية الثانية : لا يصح .

قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب . وصححه فى التصحيح ، والمغنى ،
والشرح ، والنظم ، وغيرهم .
وتقدم « إذا علق عتق عبده على بيعه » فى أواخر باب الشروط فى البيع .
فأمره : لو باع أمة بعبد ، على أن له الخيار ثلاثاً ، ثم قال فى مدة الخيار : هما
حران . قال فى الحاوى الصغير : لا أعرف فيها نصاً عن الإمام أحمد رحمه الله .
وقياس المذهب عندى : أنه يعتق العبد خاصة . لأن عتقه للأمة يترتب على فسخ
البيع ، وعتقه للعبد لا يترتب على واسطة . فيكون العتق إلى العبد أسبق . فيجب
أن يعتق ، ولا تعتق الأمة . انتهى .

قلت : ينبغى أن ينبنى ذلك على انتقال الملك فى مدة الخيار وعدمه .
فإن قلنا ينتقل : عتق العبد . وإن قلنا لا ينتقل : عتقت الأمة .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ الْعَبْدُ : لَمْ يَصِحَّ ، فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ ﴾

يعنى : إذا قال العبد « إن ملكك فلاناً فهو حر » أو « كل مملوك أملكه
فهو حر » ثم عتق وملك ، على القول بصحته من الحر .

وهذا المذهب جزم به فى الوجيز . وصححه فى الشرح ، وشرح ابن منبج ،
والخلاصة ، والنظم .

والوجه الثانى : يصح . وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ،
والمحزر ، والفروع ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفائق .

قال في الهداية : فإذا قال العبد ذلك ، ثم عتق ، وملاك مماليكه . فعلى الرواية التي تقول : تنعقد الصفة للحر ، هل تنعقد له هذه الصفة ؟ على وجهين .
فأمره : لو قال « أول عبد أملكه فهو حر » وقلنا : بصحة تعليق العتق على الملك ، فلم يملك إلا واحدا فقط : فقد عتق عليه . على الصحيح من المذهب . قطع به في المغنى والشرح . ذكرناه في تعليل ما إذا ملك اثنين معا .
وقيل : لا يعتق . وأطلقهما في الفروع . ويأتى قريباً : إذا ملك اثنين معا .
قوله « وَإِنْ قَالَ : آخِرُ مَمْلُوكٍ اشْتَرَيْهِ فَهُوَ حُرٌّ - وَقُلْنَا بِصِحَّةِ الصِّفَةِ - فَمَمْلُوكٌ عَمِيدًا ثُمَّ مَاتَ ، فَأَخْرَجُ مِنْ حُرٍّ مِنْ حِينِ الشِّرَاءِ ، وَكَسْبُهُ لَهُ » .
وقد علمت أن الصحيح من المذهب : صحة الصفة عند قوله « وإن قال : إن ملكت فلانا فهو حر ، أو كل مملوك أملكه فهو حر » .

فأمرناه

إمدهما : لو قال « آخر مملوك اشتريه فهو حر » فملك أمة ، ثم ملك أخرى : لم يجوز له وطء الثانية . لاحتمال أن لا يشتري غيرها ، فتكون حرة من حين اشتراها . ذكره الأصحاب .

الثانية : لو كان آخر من اشترى مملوكين معا ، أو علق العتق على أول مملوك فملكهما معا ، أو قال لأمته « أول ولد تلدنيه فهو حر » فولدت ولدين خرجا معا . فقيل : يعتقان . قدمه في المغنى ، والشرح ، وقالوا : هذا قياس قول الإمام أحمد رحمه الله .

وقيل : لا يعتقان .

وقيل : يعتق واحد بالقرعة . وهو الصحيح من المذهب . صححه في النظم ، وغيره . وقدمه في المغنى ، والشرح . ذكرناه فيما إذا علق العتق على أول مملوك يملكه . فملك اثنين معا .

وقدمه ابن رزین أيضاً فی شرحه . وقال : نص علیه .

قلت : ونقله مهنا في « أول غلام يطلع ، أو امرأة تطلع » : فهو حر ، أو طالق »

وذكر المصنف لفظ الرواية « أول من يطلع من عبيدى »

وأطلقهن في الفروع ، وفي مختصر ابن رزين في الطلاق .

ولو علقه بأول من يقوم ، فقمنا معاً : طلقن . وفي منفردة به : وجه .

قال في الفروع: كذا قال .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ لَأَمْتُهُ : آخِرُ وَلَدٍ تَلِدِينَهُ فَهُوَ حُرٌّ﴾، فَوَلَدَتْ حَيًّا،

هذا المذهب . جزم به في الوجيز ، وشرح ابن منبجا . وقدمه في الشرح .

وقيل : يعتق . وهو قياس قول القاضي ، والشریف أبو جعفر . وقدمه في

الفائق . وأطلقهما في المحرر ، والرعايتين ، والنظم ، والفروع .

فائدة: وكذا الحكم والخلاف، لو قال لأُمته «أول ولد تلدينه فهو حر»

أوقال «إذا ولدت ولداً فهو حر» فولدت ميتاً، ثم حياً. بل جعلوا هذه أصلاً لتلك.

وصحيح في المغنى ، والشرح : عدم العتق . وجزم به في المذهب ، وغيره .

وهو المذهب .

وقال القاضي ، والشريف أبو جعفر: يعتق الحى منهما . وقدمه فى الفائق ،

وشرح ابن رزین . واقتصر علیه فی المستوعب .

قوله ﴿وَإِنْ وَلَدْتَ تَوَّامِينَ﴾ ، فَأَشْكَلَ الْآخِرُ مِنْهُمَا : أَقْرَعُ

هذا المذهب . جزم به في الوجيز ، والشرح ، وشرح ابن منبجا ، والنظم ،

والرعاية ، والحاوى . وقدمه فى الفروع . وعنه : يعتقان .

واختار في الترغيب: أن معناهما أن أمدَّ مَنع السيد منهما: هل هو القرعة ،

أو الانكشاف؟ وكذا الحكم إن عينه ثم نسيه . قاله في الرعاية وغيره .
فأمره : لو قال « أول غلام لى يطلع فهو حر » فطلع عبيده كلهم ، أو قال
لزوجاته « أيتكن طلع أولاً فهى طالق » فطلعن كلهن . فنص الإمام أحمد
رحمه الله : أنه يميز واحداً من العبيد ، وامرأة من الزوجات بالقرعة ، فى رواية مهنا .
واختلف الأصحاب فى هذا النص .

فمنهم من حمله على أن طلوعهم كان مرتباً ، وأشكل السابق .
ومنهم من أقر النص على ظاهره ، وأنهم طلّعوا دفعة واحدة . وقال : صفة
الأولية شاملة لكل واحد منهم بانفراده . والمعتق إنما أراد عتق واحد منهم .
فيميز بالقرعة . وهى طريقة القاضى فى خلافه .
ومنهم من قال : يعتق ويطلق الجميع . لأن الأولية صفة لكل واحد منهم ،
ولفظه صالح للعموم . لأنه مفرد مضاف .
أويقال : الأولية صفة للمجموع لا للأفراد . وهو الذى ذكره المصنف فى
المعنى فى الطلاق .

ومنهم من قال : لا يعتق ولا يطلق أحد منهم . لأن الأول لا يكون إلا فرداً
لاتعدد فيه ، والفردية مشتبهة هنا . وهو الذى ذكره القاضى ، وابن عقيل فى الطلاق
والسامرى ، وصاحب الكافى .

قال فى القواعد : ويتخرج وجه آخر ، وهو : أنه إن طلع بعدهم غيرهم من
عبيده وزوجاته : طلقن وعتقن ، وإلا فلا . بناء على أن الأول هو السابق لغيره .
فلا يكون أولاً حتى يأتى بعده غيره ، فتتحقق له بذلك صفة الأولية . وهو وجه لنا
ذكره ابن عقيل وغيره . ذكره فى آخر القواعد .

قوله ﴿ وَلَا يَتَّبِعُ وَلَدُ الْمُعْتَقَةِ بِالنِّصْفَةِ أُمُّهُ فِي الْعِتْقِ ، فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ
إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلاً حَالِ عِتْقِهَا ، أَوْ حَالِ تَعْلِيْقِ عِتْقِهَا ﴾

إذا كانت حاملاً حال عتقها ، أو حال تعليق عتقها : فإنه يتبعها بلا خلاف أعلمه

وإن وجد حمل بعد التعليق ووضعت قبل وجود الصفة - وهي مسألة المصنف هنا - فصحيح عدم التبعية . وهو المذهب . صححه في النظم ، وشرح ابن منجا . وقدمه في الشرح ، والفروع .

والوجه الثاني : يتبعها . جزم به في الوجيز . وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفائق ، والقواعد الفقهية .

فائدة : لا يتبع الولد أمه إذا كان منفصلا حال التعليق بلا خلاف أعلمه .
قوله ﴿ وَإِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ : أَنْتَ حُرٌّ وَعَلَيْكَ أَلْفٌ ، أَوْ عَلَى أَلْفٍ : عَتَقَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ﴾

إذا قال لعبده « أنت حر وعليك ألف » عتق ، ولا شيء عليه . على الصحيح من المذهب .

قال المصنف والشارح : هكذا ذكره المتأخرون من أصحابنا .

قال في الفروع : يعتق ولا شيء عليه . على الأصح .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفائق . وصححه الناظم .

وعنه : لا يعتق إن لم يقبل . وأطلقهما في الحرر .

وإذا قال لعبده « أنت حر على ألف » فقدم المصنف هنا : أنه يعتق مجانا

بلا قبول . وهو إحدى الروايتين . ونصره القاضي ، وأصحابه .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ونظم المفردات . وهو منها .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرعايتين ، والحاوي

الصغير ، والفائق ، وغيرهم .

وعنه : إن لم يقبل العبد لم يعتق . وهذا المذهب .

قال المصنف هنا : وهو الصحيح . وصححه في الشرح ، وشرح ابن منجا ،

وجزم به الأدعى في منتخبه . وقدمه في الفروع . وأطلقهما في الحرر .
وذكر في الواضح رواية : أن قوله « أنت حر على ألف » شرط لازم بلا قبول
كبقيّة الشروط .

فأمرنا

إبراهيم : وكذا الحكم لو قال له « أنت حر على أن تعطيني ألفاً » أو قال
لأتمته « أعتقتك على أن تزوجيني نفسك » لكن إن أبت لزماً قيمة نفسها .
على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع .
وقيل : تعتق مجانا بقبولها . واختار ابن عقيل : أنها لا تعتق إلا بالأداء .
الثانية : لو قال له « أنت حر بمائة » أو « بعتك نفسك بمائة » فقبل عتق
ولزمته المائة ، وإلا فلا . جزم به في الرايتين ، والفروع ، وغيرهم .

وإن لم يقبل لم يعتق عند الأصحاب . وقطعوا به .
وخرج الشيخ تقي الدين رحمه الله وجهاً : أنه يعتق بغير شيء ، كما لو قال لها
« أنت طالق بألف » على ما يأتي في كلام المصنف في أواخر الخلع . لأن الطلاق
والعتاق فيهما حق لله تعالى . وليس العوض ركناً فيهما إذا لم يعلقهما عليه .
وعلى المذهب - واختيار الأصحاب - الفرق بينهما : أن خروج البضع في
النكاح ^(١) غير متقوم ، على الصحيح من المذهب . على ما يأتي في باب الرضاع .
بخلاف العبد . فإنه مال محض . قاله في القاعدة الرابعة والخمسين بعد المائة .
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتَ حُرٌّ عَلَى أَنْ تُخْدُمَنِي سَنَةً : فَكَذَلِكَ ﴾

يعنى : كقوله « أنت حر على ألف »

فعلى إحدى الروايتين : يعتق مجانا . وعلى الرواية الأخرى : لا يعتق حتى يقبل .
وقد علمت الصحيح من المذهب في الروايتين . وهذا إحدى الطرق في المسألة

(١) في نسخة الأحمدية « في غير النكاح »

وقدم هذه الطريقة في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وغيرهم .
وقيل : يعتق هنا بلا قبول . وتلزمه الخدمة .
وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والفائق . واختاره ابن عبدوس في تذكرته .
قال في المحرر : هذا ظاهر كلامه .
وجزم به في القواعد ، وقال : نص عليه وجزم به صاحب الوجيز .
وهي الطريقة الثانية . وأطلقهما في الفروع بقليل وقيل .
وقال في المستوعب ، والحاوي الصغير : إن لم يقبل فعلى روايتين .
إبراهما : يعتق . ولا يلزمه شيء .

والثانية : لا يعتق .
وقدما في « أنت حر على ألف » أنه يعتق مجاناً . بخالفا الطريقتين .
وقيل : إن لم يقبل لم يعتق . رواية واحدة . وهي الطريقة الثالثة .
وعلى كلامه في المستوعب ، والحاوي : تكون طريقة رابعة .
وتقدم ذلك في أوائل الباب .

فوائد

الأولى : مثل ذلك في الحكم : لو استثنى نفعه مدة معلومة .
الثانية : لو مات السيد في أثناء السنة : رجع الورثة على العبد بقيمة ما بقي
من الخدمة . قاله المصنف ، والسامري ، وابن حمدان ، وغيرهم .
الثالثة : يجوز للسيد بيع هذه الخدمة . نص عليه .
نقل حرب : لا بأس ببيعها : من العبد أم ممن شاء .
وعنه : لا يجوز . نص عليه . وهو الصواب .
ذكر هاتين الروايتين ابن أبي موسى . وأطلقهما في المستوعب ، والفروع ،
والحاوي الصغير ، والقواعد الفقهية .

الرابعة : قال في الفروع : لم يذكر الأصحاب ما لو استثنى السيد خدمته مدة حياته . وذكروا صحة ذلك في الوقف . قال : وهذا مثله .

يؤيده : أن بعضهم احتج بما رواه الإمام أحمد ، وأبو داود « أن أم سلمة رضى الله عنها أعتقت سفينه ، وشرطت عليه خدمة النبي صلى الله عليه وسلم ما عاش » قال : وهذا بخلاف شرط البائع خدمة المبيع مدة حياته . لأنه عقد معاوضة ، يختلف الثمن لأجله . انتهى .

قلت : صرح بذلك - أعنى بجواز ذلك - في القواعد ، في القاعدة الثانية والثلاثين . وتقدم ذلك في أول الباب .

الخامسة : لو باعه نفسه بمال في يده : صح . على الصحيح من المذهب .

قال في الرعايتين ، والفائق : صح على أصح الروايتين .

قال في المغنى ، والشرح - في الولاء - : وإن اشترى العبد نفسه من سيده بعوض حالٍ : عتق ، والولاء لسيده . لأنه يبيع ماله بماله . فهو مثل المكاتب سواء . والسيد هو المعتق لهما ، فكان الولاء له عليهما . انتهى .

وعنه : لا يصح . وأطلقهما في الفروع .

قال في الترغيب : مأخذهما : هل هو عقد معاوضة ، أو تعليق محض ؟ ويأتى في الكتابة : هل تصح الكتابة حالة ؟ .

السادسة : لو قال « إن أعطيتنى ألفاً ، فأنت حر » فهو تعليق محض . لا يبطل مادام ملكه . ولا يعتق بالإبراء منها ، بل بدفعها . نص عليه . وما فضل عنها فهو لسيده . ولا يكفيه أن يعطيه من ملكه . إذ لا ملك له على أصح الروايتين . فهو كقوله لامرأته « إن أعطيتنى مائة فأنت طالق » فأنت بمائة مغصوبة . ففي وقوعه احتمالان . قاله في الترغيب .

قال في الفروع : والعق مثله ، وأن هذا الخلاف يجرى في الفاسدة إذا صرح بالتعليق .

ونقل حنبل في الأولى : إن قاله الصغير لم يحز ، لأنه لم يقدر عليه .
السابعة : لو قال « جعلت عتقك إليك » أو « خيرتك » ونوى تفويضه إليه .
فأعتق نفسه في المجلس : عتق . ويتوجه كطلاق . قاله في الفروع .
ولو قال « اشتري من سيدي بهذا المال ، وأعتقني » ففعل : عتق . ولزم
مشتريه المسمى . وكذا إن اشتراه بعينه ، إن لم تتعين النقود . وإلا بطلا .
وعنه : أحيز عنه .

وذكر الأزرعي : إن صرح الوكيل بالإضافة إلى العبد : وقع عنه ، وعتق ،
وإن لم يصرح : احتمل ذلك ، واحتمل أن يقع عن الوكالة . لأنه لو وقع لعتق .
والسيد لم يرض بالعتق .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي حُرٌّ : عَتَقَ عَلَيْهِ مُدَبَّرُوهُ
وَمُكَاتَبُوهُ ، وَأُمَمَاتُ أَوْلَادِهِ ﴾ .

وكذا عبید عبده التاجر . بلا نزاع في ذلك .
وعتق عليه ﴿ شَقِصٌ يَمْلِكُهُ ﴾ مطلقاً . على الصحيح من المذهب . وعليه
الأصحاب .

وقيل : لا يعتق الشقص بدون نية . ذكره ابن أبي موسى . ونقله مهنا . كما
لو كان له شقص فقط . وقال : ذلك ذكره ابن عقيل .

فائدة : لو قال « عبي حر » أو « أمتي حرة » أو « زوجتي طالق » ولم
ينو معيناً : عتق الكل ، وتطلق كل نسائه . على الصحيح من المذهب . نص
عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الحرر ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم .
وقدومه في الفروع ، والفائق ، والقواعد الأصولية ، وغيرهم .
وهو من مفردات المذهب .

وهذا مبني على أن المفرد المضاف يعم . والصحيح من المذهب : أنه يعم .

وقيل : يعتق واحد بالقرعة .

وقيل : يعتق واحد ، وتطلق واحدة . وتخرج بالقرعة : اختاره المصنف في المعنى . قال في الفائق : وهو المختار .

ويأتى التنبيه على ذلك أيضاً في أول « باب صريح الطلاق وكنايته » .

تفصيل : قال في الفروع - عن هذه المسألة - والمراد : إن كان « عبد » مفرداً لذكر وأنثى . فإن كان لذكر فقط : لم يشمل أنثى ، إلا إن اجتمعا تغليبا .

قال الإمام أحمد رحمه الله - فيمن قال لخدم له رجال ونساء - « أنتم أحرار » وكانت معهم أم ولده ، ولم يعلم بها - : إنها تعتق .

قال أبو محمد الجوزى - بعد المسألة - وكذا إن قال « كل عبد أملكه في المستقبل » .

فائده : قوله « وَإِنْ قَالَ : أَحَدُ عَبْدَيَّ حُرٌّ : أَقْرَعَ يَدَهُمَا » .

وكذا لو قال « أحد عبدي حر » أو « بعضهم حر » ولم ينوه : يقرع بينهم . وهو من مفردات المذهب .

وخرج في القواعد وجهاً : أنه يعتق بتعيينه ، من الرواية التي في الطلاق .

وكذا لو أدى أحد مكاتبه وجهل : أقرع هو أو وارثه في الجميع .

ولو قال لأمتيه « إحداكما حرة » حرم وطؤهما معاً بدون قرعة . على الصحيح من المذهب .

وفيه وجه : تتميز المعتقدة بتعيينه . فإن وطئ واحدة لم تعتق الأخرى . كما لو عينها ثم أنسها .

قال في الرعاية الكبرى ، قلت : ويحتمل أن تعتق .

قال : فلو قال لإمائه الأربع « إن وطئت واحدة منكن فواحدة منكن حرة »

ثم وطئ ثلاثاً : أقرع بين الأولى والرابعة . فإن وطئها عتقت الأولى . وإن كان وطئها ثانياً قبل وطء الرابعة : عتقت الرابعة فقط . ويحد ، إن علم قبله بعقتها .

ويأتى فى باب الشك فى الطلاق « إذا قال : إن كان هذا الطائر غراباً فعبدى حر . وقال آخر : إن لم يكن غراباً فعبدى حر » .

وكثير من الأصحاب يذكر هذه المسألة هنا .

قوله ﴿ وَإِنْ أَعْتَقَ عَبْدًا ، ثُمَّ أَنْسِيَهُ : أُخْرِجَ بِالْقُرْعَةِ ﴾

إما المعتق أو وارثه ، وهذا بلا نزاع . وهو من مفردات المذهب .

وخرج فى القواعد وجها : أنه لا يقرع هنا ، من الطلاق .

قال : وأشار إليه بعض الأصحاب . ذكره فى آخر القواعد .

﴿ فَإِنْ عَلِمَ بَعْدَهَا أَنَّ الْمُعْتَقَ غَيْرَهُ : عَتَقَ . وَهَلْ يَبْطُلُ عِتْقُ الْأَوَّلِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما فى الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والمحزر ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والشرح ، والفائق .

أمرهما : يبطل عتقه . وهو الصحيح من المذهب . كما لو كانت القرعة بحكم حاكم . فإنها لو كانت بحكم حاكم : لم يبطل عتقه . على الصحيح من المذهب .

وصححه فى التصحيح ، والمذهب . وجزم به فى الوجيز . وقدمه فى الفروع .

الوجه الثانى : لا يبطل ، كما لو كانت القرعة بحكم حاكم . فإنها لو كانت

بحكم حاكم : لم يبطل عتقه ، قولاً واحداً .

وهذا الوجه مقتضى قول ابن حامد .

قوله ﴿ وَإِنْ أَعْتَقَ جُزْءًا مِنْ عَبْدِهِ فِي مَرَضِهِ ، أَوْ دَبْرَهُ - وَثَلَّثَهُ

يَحْتَمِلُ جَمِيعُهُ - عَتَقَ جَمِيعُهُ ﴾ .

وهذا المذهب . جزم به فى الوجيز . وقدمه فى المحزر ، والفروع ، والفائق .

وقال ابن منحا فى شرحه : هذا المذهب .

وعنه : لا يعتق إلا ما أعتق أو دبر لا غير .

وعنه : يعتق جميعه في المنجز دون التدبير .

وأطلق في الشرح الروايتين في تسهيل العتق بالتدبير ، إذا كان يخرج من الثالث . وقدم عتق الجميع فيما إذا نجز البعض .

فأمره : لو مات العبد قبل سيده : عتق منه بقدر ثلثه . على الصحيح من المذهب .

وقيل : يعتق كله . لأن رد الورثة هنا لا فائدة لهم فيه .

قوله ﴿ وَإِنْ أَعْتَقَ شَرَكًا لَهُ فِي عَبْدٍ ، أَوْ دَبْرَهُ - وَثَلْثُهُ يَحْتَمِلُ بَاقِيَهُ - أُعْطِيَ الشَّرِيكَ ﴾ .

يعنى : قيمة حصته ، وكان جميعه حرأ في إحدى الروايتين .

وأطلقهما في الشرح ، وشرح ابن منبجا ، والخرقي ، والزرکشي .

إمراهما : يعتق جميعه . وهو المذهب . صححه في التصحيح .

واختاره أبو الخطاب في خلافه . وقدمه في المحرر ، والفروع .

والأخرى : ﴿ لَا يَعْتَقُ إِلَّا مَا مَلَكَ مِنْهُ ﴾

وهو ظاهر كلامه في الوجيز . واختاره الشيرازي ، والشریف .

وقال القاضي : ما أعتقه في مرض موته : سرى . وما دبره ، أو وصى بعتقه :

لم يسر .

فالرواية في سرية العتق في حال الحياة : أصح . والرواية في وقوفه في التدبير :

أصح . وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله ، أغنى : التفرقة .

قوله ﴿ وَإِنْ أَعْتَقَ فِي مَرَضِهِ سِتَّةَ أَعْبُدٍ ، قِيمَتُهُمْ سَوَاءٌ - وَثَلْثُهُ

يَحْتَمِلُهُمْ - ثُمَّ ظَهَرَ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَسْتَغْرِقُهُمْ : يَبْعُوهُ فِي دَيْنِهِ ﴾ .

هذا المذهب . حزم به في الوجيز ، والرعاية الكبرى ، في باب تبرعات

المريض . وقدمه في المغنى ، والشرح ، ونصره . وقدمه في شرح ابن منجا .
(وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَعْتَقَ ثُلُثُهُمْ) .

وهو رواية ذكرها أبو الخطاب .

فإن النزم وارثه بقضاء الدين : ففي نفوذ عتقهم وجهان .

وأطلقهما في الفروع ، والرعاية الكبرى ، والزرركشى ، والمغنى ، والشرح .
وقالا ، وقيل : أصل الوجهين : إذا تصرف الورثة في التركة ببيع أو غيره ، وعلى

الميت دين ، ففضى الدين ، هل ينفذ ؟ فيه وجهان .

قلت : الصواب نفوذ عتقهم .

فأمرنا .

إمراهما : لو ظهر عليه دين يستغرق بعضهم : احتمل بطلان عتق الكل .

واحتمل أن يبطل بقدر الدين .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والرعاية الكبرى .

الثانية : قوله ﴿ وَإِنْ أَعْتَقَهُمْ ، فَأَعْتَقْنَا ثُلُثَهُمْ . ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ مَالٌ يَخْرُجُونَ

مِنْ ثُلُثِهِ : عَتَقَ مَنْ أُرِقَ مِنْهُمْ ﴾ .

بلا نزاع . وكان كسبهم لهم من منذ عتقوا .

وقدم ابن رزين : أنه لا ينفذ عتقهم . وحكماهما في الكافي احتمالين .

قوله ﴿ وَإِنْ أَعْتَقَ وَاحِدًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَعْبِدَ . فَمَاتَ أَحَدُهُمْ فِي حَيَاتِهِ :

أُفْرِغَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَيَيْنِ . فَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى الْمَيِّتِ رَقٌّ الْآخَرَانِ ، وَإِنْ

وَقَعَتْ عَلَى أَحَدِ الْحَيَيْنِ : عَتَقَ ، إِذَا خَرَجَ مِنَ الثُّلُثِ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . قدمه في الرايتين ، والحاوى الصغير ، والفاثق .

وقيل : يفرغ بين الحيين ، دون الميت .

قوله ﴿وَإِنْ أَعْتَقَ الثَّلَاثَةَ فِي مَرَضِهِ . فَاتَّ أَحَدُهُمْ فِي حَيَاةِ السَّيِّدِ :
فَكَذَلِكَ فِي قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ ﴾ .

وحكاه عن الإمام أحمد رحمه الله - يعنى : يقرع بينه وبين الحيين - وهو
المذهب . قدمه فى المحرر ، والفروع ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفائق .
قال المصنف هنا ﴿وَالأَوَّلَى : أَنْ يُقْرَعَ بَيْنَ الْحَيَّيْنِ ، وَيَسْقُطَ حُكْمُ الْمَيِّتِ ﴾
وجزم به فى الوجيز ، كعتقه أحد عبديه غير معين ، فمات أحدهما . فإنه يتعين
العتق فى الثانى . ذكره القاضى وغيره .

وقيل : يقرع بين الحيين فى هذه المسألة دون التى قبلها . ذكره فى الرعاية
الكبرى .

ذكر هذه المسائل فى الفروع ، فى آخر « باب تبرعات المريض » .
وذكرها فى الرعايتين ، والفائق ، والحاوى ، فى أول « باب تبرعات المريض »
فأمره : وكذا الحكم إن أوصى بعتقهم . فمات أحدهم بعده .
وقيل : إن أعتقهم ، أو دبرهم ، أو أوصى بعتقهم ، أو دبر بعضهم وأوصى بعتق
الباقين ، فمات أحدهم : أقرعنا بينهم . فإن خرجت القرعة الميت حسبناه من
التركة . وقومناه حين العتق . وإن خرجت لحي .

فإن كان الموت فى حياة السيد ، أو بعدها قبل قبض الورثة : لم يحسب من
التركة غير الحيين . فيكفل ثلثهما من قرع ، أو يقوم به يوم العتق .

وقيل : يحسب الميت من التركة ، ويقرعه من قرع إن خرج حياً من الثلث
وإلا عتق منه بقدره .

وإن كان الموت بعد قبض الورثة : حسب من التركة .
وبدون الموت : يعتق ثلثهم بالقرعة ، إن لم يجز الورثة ما زاد عليه . ذكر ذلك
فى الرعاية الكبرى .